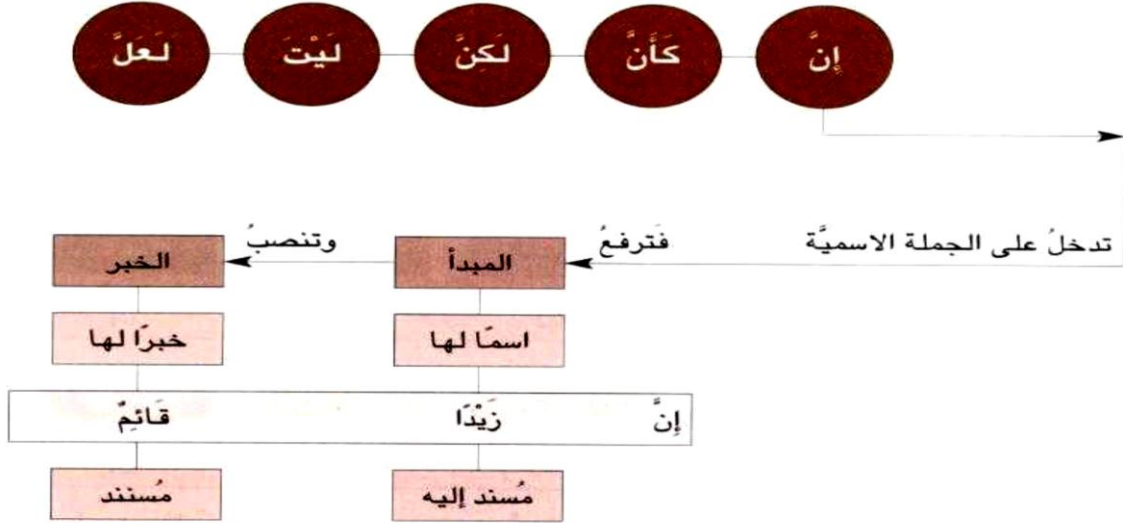


إن وأخواتها

(لَإِنْ أَنْ لَيْتَ لَكِنْ لَعَلَّ ... كَأَنَّ عَكْسَ مَا لَكَ مِنْ عَمَلٍ)
(كَأَنَّ زَيْدًا عَالَمٌ بِأَنِّي ... كَفَّاءٌ وَلَكِنْ ابْنُهُ ذُو ضَغْنٍ)



هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء وهي ستة أحرف : (إن ، وأن ، وكأن ، ولكن ، وليت ، ولعل) ، وعددها سبويه خمسة فأسقط أن المفتوحة ؛ لأن أصلها إن المكسورة ، ومعنى إن وأن التوكيد ، ومعنى كأن التشبيه ، ولكن للاستدراك ، وليت للتمني ، ولعل للترجي والإشفاق . والفرق بين الترجي والتمني أن التمني يكون في الممكن نحو ليت زيداً قائم وفي غير الممكن نحو ليت الشباب يعود يوماً .

وأن الترجي لا يكون إلا في الممكن فلا تقول لعل الشباب يعود والفرق بين الترجي والإشفاق أن الترجي يكون في المحبوب نحو لعل الله يرحمنا والإشفاق في المكروه نحو لعل العدو يقدم . وهذه الحروف تعمل عكس عمل كان فتتصب الاسم وترفع الخبر نحو إن زيداً قائم فهي عاملة في الجزئين وهذا مذهب البصريين .

وذهب الكوفيون إلى أنها لا عمل لها في الخبر وإنما هو باق على رفعه الذي كان له قبل دخول إن وهو خبر المبتدأ .

(وراع ذا الترتيب إلا في الذي ... كليت فيها أوهنا غير البذي)

أي يلزم تقديم الاسم في هذا الباب وتأخير الخبر إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً فإنه لا يلزم تأخيره وتحت هذا قسمان :

أحدهما : أنه يجوز تقديمه وتأخيرته وذلك نحو ليت فيها غير البذي أو ليت هنا غير البذي أي الوقح فيجوز تقديم فيها وهنا على غير وتأخيرهما عنها

والثاني : أنه يجب تقديمه نحو ليت في الدار صاحبها فلا يجوز تأخير في الدار لئلا يعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة .

ولا يجوز تقديم معمول الخبر على الاسم إذا كان غير ظرف ولا مجرور نحو : (إن زيدا آكل طعامك) فلا يجوز (إن طعامك زيدا آكل) .

وكذا إن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا نحو إن زيدا واثق بك أو جالس عندك ، فلا يجوز تقديم المعمول على الاسم ، فلا تقول : إن بك زيدا واثق ، أو : إن عندك زيدا جالس ، وأجازه بعضهم وجعل منه قوله : (فلا تلحنى فيها فإن بحبها ... أخاك مصاب القلب جم بلا بله)

(وهمز إن افتح لسد مصدر ... مسدها وفي سوى ذاك اكسر)

إن لها ثلاثة أحوال وجوب الفتح ووجوب الكسر وجواز الأمرين .

فيجب فتحها إذا قدرت بمصدر كما إذا وقعت في موضع مرفوع فعل نحو : يعجبني أنك قائم أي قيامك ، أو منصوبه نحو عرفت أنك قائم أي قيامك ، أو في موضع مجرور حرف نحو عجبت من أنك قائم أي من قيامك .

وإنما قال لسد مصدر مسدها ولم يقل لسد مفرد مسدها ؛ لأنه قد يسد المفرد مسدها ويجب كسرها نحو : ظننت زيدا إنه قائم ، فهذه يجب كسرها وإن سد مسدها مفرد ؛ لأنها في موضع المفعول الثاني ، ولكن لا تقدر بالمصدر إذ لا يصح : ظننت زيدا قيامه ، فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحها بل تكسر وجوبا أو جوازا على ما سنبين ، وتحت هذا قسمان : أحدهما : وجوب الكسر ، والثاني : جواز الفتح والكسر فأشار إلى وجوب الكسر بقوله :

(فاكسر في الابتداء وفي بدء صله ... وحيث إن ليمين مكمله)

(أو حكيت بالقول أو حلت محل ... حال كزرتة وإنني ذو أمل)

(وكسروا من بعد فعل علقا ... باللام كاعلم إنه لذو تقى)

فذكر أنه يجب الكسر في ستة مواضع :

الأول : إذا وقعت إن ابتداء أي في أول الكلام نحو إن زيدا قائم ولا يجوز وقوع المفتوحة ابتداء فلا تقول أنك فاضل عندي بل يجب التأخير فتقول عندي أنك فاضل وأجاز بعضهم الابتداء بها .

الثاني : أن تقع إن صدر صلة نحو جاء الذي إنه قائم ومنه قوله تعالى : (واتيناه من الكنوز ما إن مفاتحه لتنوء) .

الثالث : أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام نحو : (والله إن زيدا لقائم) وسيأتي الكلام على ذلك .
الرابع : أن تقع في جملة محكية بالقول نحو قلت إن زيدا قائم قال تعالى : (قال إني عبد الله) فإن لم تحك به بل أجرى القول مجرى الظن فتحت نحو أتقول أن زيدا قائم أي أظن .

الخامس : أن تقع في جملة في موضع الحال كقوله زرتة وإني ذو أمل ومنه قوله تعالى : (كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون) وقول الشاعر :

(ما أعطياني ولا سألتهما ... إلا وإني لحاجزى كرمي)

السادس : أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب وقد علق عنها باللام نحو : (علمت إن زيدا لقائم) وسنبين هذا في باب ظن فإن لم يكن في خبرها اللام فتحت نحو علمت أن زيدا قائم هذا ما ذكره المصنف .
وأورد عليه أنه نقص مواضع يجب كسر إن فيها :

الأول : إذا وقعت بعد ألا الاستفتاحية نحو ألا إن زيدا قائم ومنه قوله تعالى : (ألا إنهم هم السفهاء) .
الثاني : إن وقعت بعد حيث نحو اجلس حيث إن زيدا جالس .

الثالث : إذا وقعت في جملة هي خبر عن اسم عين نحو زيد إنه قائم ولا يرد عليه شيء من هذه المواضع لدخولها تحت قوله فاكسر في الابتداء لأن هذه إنما كسرت لكونها أول جملة مبتدأ بها .

(بعد إذا فجاءة أو قسم ... لا لام بعده بوجهين نمي)

(مع تلوفا الجزا وذا يطرد ... في نحو خير القول إني أحمد)

يعني أنه يجوز فتح إن وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية ، نحو : خرجت فإذا إن زيدا قائم ، فمن كسرها جعلها جملة ، والتقدير : خرجت فإذا زيد قائم ، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرا وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية ، والتقدير : فإذا قيام زيد ، أي : ففي الحضرة قيام زيد ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفا ، والتقدير : خرجت فإذا قيام زيد موجود ، ومما جاء بالوجهين قوله :

(وكنت أرى زيدا كما قيل سيذا ... إذا أنه عبد القفا واللاهزم)

روى بفتح أن وكسرها فمن كسرها جعلها جملة مستأنفة ، والتقدير : إذا هو عبد القفا واللاهزم ، ومن فتحها جعلها مصدرا مبتدأ وفي خبره الوجهان السابقان ، والتقدير على الأول : فإذا عبوديته ، أي : ففي الحضرة عبوديته ، وعلى الثاني : فإذا عبوديته موجودة ، وكذا يجوز فتح إن وكسرها إذا وقعت جواب قسم وليس في خبرها اللام نحو : حلفت أن زيدا قائم بالفتح والكسر ، وقد روى بالفتح والكسر قوله :

(لتقعن مقعد القصي ... مني ذي القاذورة المقلي)

(أو تحلفي بربك العلي ... أني أبو ذياك الصبي)

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتح إن وكسرها بعد القسم إذا لم يكن في خبرها اللام سواء كانت الجملة المقسم بها فعلية والفعل فيها ملفوظ به ، نحو : حلفت إن زيدا قائم ، أو غير ملفوظ به ، نحو : والله إن زيدا قائم أو اسمية ، نحو : لعمرك إن زيدا قائم

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت إن بعد فاء الجزاء ، نحو : من يأتي فإنه مكرم ، فالكسر على جعل إن ومعمولها جملة أجيب بها الشرط فكأنه قال : من يأتي فهو مكرم ، والفتح على جعل أن وصلتها مصدرا مبتدأ والخبر محذوف ، والتقدير : من يأتي فإكرامه موجود ، ويجوز أن يكون خبرا والمبتدأ محذوف ، والتقدير : فجزاؤه الإكرام .

ومما جاء بالوجهين قوله تعالى : (كتب ربكم على نفسه الرحمة أنه من عمل منكم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده وأصلح فإنه غفور رحيم) قرئ (فإنه غفور رحيم) بالفتح والكسر فالكسر على جعلها جملة جوابا لمن والفتح على جعل أن وصلتها مصدرا مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : فالغفران جزاؤه ، أو على جعلها خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فجزاؤه الغفران .

وكذلك يجوز الفتح والكسر إذا وقعت أن بعد مبتدأ هو في المعنى قول وخبر إن قول والقائل واحد ، نحو : خير القول إني أحمد الله ، فمن فتح جعل أن وصلتها مصدرا خبرا عن خير ، والتقدير : خير القول حمد الله ، فخير مبتدأ وحمد الله خبره .

ومن كسر جعلها جملة خبرا عن خير كما تقول أول قراءتي (سبح اسم ربك الأعلى) فأول مبتدأ و سبح اسم ربك الأعلى جملة خبر عن أول وكذلك خير القول مبتدأ وإني أحمد الله خبره ، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابط ، لأنها نفس المبتدأ في المعنى فهي مثل : نطقي الله حسبي .

ومثل سيبويه هذه المسألة بقوله : أول ما أقول أني أحمد الله ، وخرج الكسر على الوجه الذي تقدم ذكره وهو أنه من باب الإخبار بالجملة وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين كالمبرد والزجاج والسيرافي وأبي بكر بن طاهر وعليه أكثر النحويين .

(وبعد ذات الكسر تصحب الخبر ... لام ابتداء نحو إني لوزر)

يجوز دخول لام الابتداء على خبر إن المكسورة نحو إن زيدا لقائم وهذه اللام حقها أن تدخل على أول الكلام لأن لها صدر الكلام فحقها أن تدخل على إن نحو لأن زيدا قائم لكن لما كانت اللام للتأكيد وإن للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين بمعنى واحد فأخروا اللام إلى الخبر ولا تدخل هذه اللام على خبر باقي أخوات إن فلا تقول لعل زيدا لقائم .

وأجاز الكوفيون دخولها في خبر لكن وأنشدوا :

(يلومونني في حب ليلي عواذلي ... ولكنني من حبها لعميد)

وخرج على أن اللام زائدة كما شذ زيادتها في خبر أمسى نحو قوله :

(مروا عجالي فقالوا كيف سيدكم ... فقال من سألوا أمسى لمجهودا)

أي : أمسى مجهودا ، وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذاً كقوله :

(أم الحليس لعجوز شهربه ... ترضى من اللحم بعظم الرقبة)

وأجاز المبرد دخولها في خبر أن المفتوحة ، وقد قرئ شاذاً : إلا أنهم ليأكلون الطعام ، بفتح أن ويتخرج أيضاً على زيادة اللام .

(ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ... ولا من الأفعال ما كرضيا)

(وقد يليها مع قد كان ذا ... لقد سما على العدا مستحوذا)

إذا كان خبر إن منفياً لم تدخل عليه اللام فلا تقول إن زيدا لما يقوم وقد ورد في الشعر كقوله :

(وأعلم إن تسليماً وتركاً ... للاً متشابهاً ولا سواء)

وأشار بقوله ولا من الأفعال ما كرضيا إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غير مقرون بقد لم تدخل عليه اللام فلا تقول إن زيدا لرضي وأجاز ذلك الكسائي وهشام .

فإن كان الفعل مضارعاً دخلت اللام عليه ولا فرق بين المتصرف ، نحو : إن زيدا ليرضى ، وغير المتصرف ، نحو : إن زيدا ليزر الشر ، هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف فإن اقترنت به ، نحو : إن زيدا سوف يقوم أو سيقوم ففي جواز دخول اللام عليه خلاف ، فيجوز إذا كان سوف على الصحيح وأما إذا كان السين فقليل .

وإذا كان ماضياً غير متصرف فظاهر كلام المصنف جواز دخول اللام عليه ، فتقول : إن زيدا لنعم الرجل ، وإن عمراً لبئس الرجل ، وهذا مذهب الأخفش والفرّاء ، والمنقول أن سيبويه لا يجيز ذلك .
فإن قرن الماضي المتصرف بقد جاز دخول اللام عليه ، وهذا هو المراد بقوله وقد يليها مع قد ، نحو : إن زيدا لقد قام .

(وتصحب الواسط معمول الخبر ... والفصل واسماً حل قبله الخبر)

تدخل لام الابتداء على معمول الخبر إذا توسط بين اسم إن والخبر ، نحو : إن زيدا لطعامك آكل ، وينبغي أن يكون الخبر حينئذ مما يصح دخول اللام عليه كما مثلنا .

فإن كان الخبر لا يصح دخول اللام عليه لم يصح دخولها على المعمول كما إذا كان الخبر فعلا ماضيا متصرفا غير مقرون بقد لم يصح دخول اللام على المعمول ، فلا تقول : إن زيدا لطعامك أكل ، وأجاز ذلك بعضهم .

وإنما قال المصنف وتصحب الواسط أي المتوسط تنبيهها على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر فلا تقول : إن زيدا أكل لطعامك .

وأشعر قوله بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسط لا تدخل على الخبر ، فلا تقول : إن زيدا لطعامك لأكل ، وذلك من جهة أنه خصص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط ، وقد سمع ذلك قليلا ، وحكى من كلامهم إني لبحمد الله لصالح .

وأشار بقوله والفصل إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفصل ، نحو : إن زيدا هو القائم ، وقال الله تعالى : (إن هذا هو القصص الحق) ، فهذا اسم إن ، وهو ضمير الفصل ، ودخلت عليه اللام ، والقصص خبر إن .

وسمي ضمير الفصل ؛ لأنه يفصل بين الخبر والصفة ؛ وذلك إذا قلت : زيد هو القائم ، فلو لم تأت بهو لاحتمل أن يكون القائم صفة لزيد وأن يكون خبرا عنه ، فلما أتيت بـ(هو) تعين أن يكون القائم خبرا عن زيد ، وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر ، نحو : زيد هو القائم ، أو بين ما أصله المبتدأ والخبر ، نحو : إن زيدا هو القائم .

وأشار بقوله واسما حل قبله الخبر إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر نحو إن في الدار لزيدا قال الله تعالى : (وإن لك لأجرا غير ممنون) ، وكلامه يشعر أيضا بأنه إذا دخلت اللام على ضمير الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر وهو كذلك ، فلا تقول : إن زيدا هو لقائم ، ولا : إن لفي الدار لزيدا .

ومقتضى إطلاقه في قوله إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر أن كل معمول إذا توسط جاز دخول اللام عليه كالمفعول الصريح والجار والمجرور والظرف والحال ، وقد نصّ النحويون على منع دخول اللام على الحال ، فلا تقول : إن زيدا لضاحكا راكب .

(ووصل ما بذى الحروف مبطل ... إعمالها وقد يبقي العمل)

إذا اتصلت ما غير الموصولة بإن وأخواتها كفتها عن العمل إلا ليت فإنه يجوز فيها الإعمال والإهمال ، فتقول : إنما زيد قائم ، ولا يجوز نصب زيد ، وكذلك أنّ وكأنّ ولكنّ ولعلّ ، وتقول : ليتما زيد قائم ، وإن شئت نصبت زيدا ، فقلت : ليتما زيدا قائم .

وظاهر كلام المصنف رحمه الله تعالى أن ما إن اتصلت بهذه الأحرف كفتها عن العمل ، وقد تعمل قليلا وهذا مذهب جماعة من النحويين كالزجاجي وابن السراج ، وحكى الأخفش والكسائي : إنما زيدا قائم ، والصحيح المذهب الأول ، وهو أنه لا يعمل منها مع ما إلا ليت ، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذ .
واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة فإنها لا تكفيها عن العمل بل تعمل معها ، والمراد من الموصولة التي بمعنى الذي ، نحو : إن ما عندك حسن ، أي : إن الذي عندك حسن ، والتي هي مقدرة بالمصدر ، نحو : إن ما فعلت حسن ، أي : إن فعلك حسن .

(وجائز رفعك معطوفا على ... منصوب إن بعد أن تستكملا)

أي إذا أتى بعد اسم إن وخبرها بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وجهان :
أحدهما : النصب عطفا على اسم إن نحو إن زيدا قائم وعمرا .
والثاني : الرفع ، نحو : إن زيدا قائم وعمرو ، واختلف فيه ، فالمشهور أنه معطوف على محل اسم إن ، فإنه في الأصل مرفوع ؛ لكونه مبتدأ ، وهذا يشعر به ظاهر كلام المصنف ،
وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف والتقدير وعمرو كذلك وهو الصحيح .
فإن كان العطف قبل أن تستكمل إن ، أي : قبل أن تأخذ خبرها تعين النصب عند جمهور النحويين ، فتقول : إن زيدا وعمرا قائمان ، وإنك وزيدا ذاهبان ، وأجاز بعضهم الرفع .

(وألحقت بإن لكن وأن ... من دون ليت ولعل وكأن)

حكم أن المفتوحة ولكن في العطف على اسمها حكم إن المكسورة ، فتقول : علمت أن زيدا قائم وعمرو ، برفع عمرو ونصبه ، وتقول : علمت أن زيدا وعمرا قائمان بالنصب فقط عند الجمهور ، وكذلك تقول : ما زيد قائما لكن عمرا منطلقا وخالدا ، بنصب خالد ورفع ، وما زيد قائما لكن عمرا وخالدا منطلقان ، بالنصب فقط .

وأما ليت ولعل وكأن ، فلا يجوز معها إلا النصب سواء تقدم المعطوف أو تأخر ، فتقول : ليت زيدا وعمرا قائمان ، ولت زيدا قائم وعمرا ، بنصب عمرو في المثالين ، ولا يجوز رفعه وكذلك كأن ولعل ، وأجاز الفراء الرفع فيه متقدما ومتأخرا مع الأحرف الثلاثة .

(وخففت إن فقل العمل ... وتلزم اللام إذا ما تهمل)

(وربما استغني عنها إن بدا ... ما ناطق أرادته معتمدا)

إذا خففت إن فالأكثر في لسان العرب إهمالها ، فتقول : إن زيد لقائم ، وإذا أهملت لزمته اللام فارقة بينها وبين إن النافية ، ويقل إعمالها ، فتقول : إن زيدا قائم .

وحكى الإعمال سيبويه والأخفش رحمهما الله تعالى فلا تلزمها حينئذ اللام ؛ لأنها لا تلتبس والحالة هذه بالنافية ؛ لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر ، وإنما تلتبس بإن النافية إذا أهملت ولم يظهر المقصود بها ، فإن ظهر المقصود بها فقد يستغنى عن اللام كقوله :

(ونحن أباة الضيم من آل مالك ... وإن مالك كانت كرام المعادن)

التقدير : وإن مالك لكنت ، فحذفت اللام ؛ لأنها لا تلتبس بالنافية ؛ لأن المعنى على الإثبات ، وهذا هو المراد بقوله : وربما استغنى عنها إن بدا إلى آخر البيت .

واختلف النحويون في هذه اللام هل هي لام الابتداء أدخلت للفرق بين إن النافية وإن المخففة من الثقيلة أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق .

وكلام سيبويه يدل على أنها لام الابتداء دخلت للفرق وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جرت بين ابن أبي العافية وابن الأخرى وهي قوله (قد علمنا إن كنت لمؤمننا) فمن جعلها لام الابتداء أوجب كسر إن ومن جعلها لا ما أخرى اجتلبت للفرق فتح أن .

وجرى الخلاف في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن علي بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير وبين أبي علي الفارسي ، فقال الفارسي هي لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق وبه قال ابن أبي العافية ، وقال الأخفش الصغير إنما هي لام الابتداء أدخلت للفرق وبه قال ابن الأخرى .

(والفعل إن لم يك ناسخا فلا ... تلفيه غالبا إن ذي موصلا)

إذا خففت إن فلا يليها من الأفعال إلا الأفعال الناسخة للابتداء ، نحو : كان وأخواتها ، وظن وأخواتها ، قال الله تعالى : (وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله) ، وقال الله تعالى : (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم) ، وقال الله تعالى : (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) .

ويقول أن يليها غير الناسخ ، وإليه أشار بقوله : غالبا ، ومنه قول بعض العرب : (إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه) ، وقولهم : (إن قنعت كاتبك لسوطا) ، وأجاز الأخفش : (إن قام لأنا) ومنه قول الشاعر :

(شلت يمينك إن قتلت لمسلما ... حلت عليك عقوبة المتعمد)

(وإن تخفف أن فاسمها استكن ... والخبر اجعل جملة من بعد أن)

إذا خففت أن المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل ، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفا ، وخبرها لا يكون إلا جملة ، وذلك نحو : علمت أن زيد قائم ، فإن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن ، وهو محذوف ، والتقدير : أنه ، وزيد قائم ، جملة في موضع رفع خبر أن ، والتقدير : علمت أنه زيد قائم ، وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن كقوله :

(فلو أنك في يوم الرخاء سألتني ... طلاقك لم أبخل وأنت صديق)

(وإن يكن فعلا ولم يكن دعا ... ولم يكن تصريحه ممتنعا)

(فالأحسن الفصل بقدر أو نفي أو ... تنفيس أولو وقليل ذكر لو)

إذا وقع خبر أن المخففة جملة اسمية لم يحتاج إلى فاصل فتقول علمت أن زيد قائم من غير حرف فاصل بين أن وخبرها إلا إذا قصد النفي فيفصل بينهما بحرف النفي ، كقوله تعالى : (وأن لا إله إلا هو فهل أنتم مسلمون) .

وإن وقع خبرها جملة فعلية فلا يخلو إما أن يكون الفعل متصرفا أو غير متصرف فإن كان غير متصرف لم يؤت بفاصل نحو قوله تعالى : (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) ، وقوله تعالى : (وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم) .

وإن كان متصرفا فلا يخلو إما أن يكون دعاء أولا فإن كان دعاء لم يفصل كقوله تعالى : (والخامسة أن غضب الله عليها) في قراءة من قرأ (غضب) بصيغة الماضي وإن لم يكن دعاء .

فقال قوم : يجب أن يفصل بينهما إلا قليلا ، وقالت فرقة منهم المصنف : يجوز الفصل وتركه ، والأحسن الفصل ، والفاصل أحد أربعة أشياء
الأول : قد ، كقوله تعالى : (ونعلم أن قد صدقتنا) .

الثاني : حرف التنفيس ، وهو السين أو سوف ، فمثال السين قوله تعالى : (علم أن سيكون منكم مرضى) ، ومثال (سوف) قول الشاعر :

(واعلم فعلم المرء ينفعه ... أن سوف يأتي كل ما قدرا)

الثالث : النفي ، كقوله تعالى : (أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا) ، وقوله تعالى : (أ يحسب الإنسان أن لن نجعل عظامه) ، وقوله تعالى : (أ يحسب أن لم يره أحد) .

الرابع : لو ، وقل من ذكر كونها فاصلة من النحويين ، ومنه قوله تعالى : (وأن لو استقاموا على الطريقة) ، وقوله : (أولم يهد للذين يرثون الأرض من بعد أهلها أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم) ، ومما جاء بدون فاصل قوله :

(علموا أن يؤملون فجادوا ... قبل أن يسألوا بأعظم سؤل)

وقوله تعالى : (لمن أراد أن يتم الرضاعة) في قراءة من رفع (يتم) في قول ، والقول الثاني : أن (أن) ليست مخففة من الثقيلة بل هي الناصبة للفعل المضارع ، وارتفع (يتم) بعده شذوذا .

(وخففت كأن أيضا فنوي ... منصوبها وثابتا أيضا روي)

إذا خففت كأن نوي اسمها وأخبر عنها بجملة اسمية نحو كأن زيد قائم أو جملة فعلية مصدره بلم ، كقوله تعالى : (كأن لم تغن بالأمس) ، أو مصدرة بقدر ، كقول الشاعر :

(أفد الترحل غير أن ركبنا ... لما نزل برحالنا وكان قد)

أي : وكان قد زالت ، فاسم كأن في هذه الأمثلة محذوف ، وهو ضمير الشأن ، والتقدير : كأنه زيد قائم ، وكأنه لم تغن بالأمس ، وكأنه قد زالت ، والجملة التي بعدها خبر عنها ، وهذا معنى قوله : فنوي منصوبها ، وأشار بقوله : وثابتا أيضا روي إلى أنه قد روي إثبات منصوبها ولكنه قليل ، ومنه قوله :

(وصدر مشرق النحر ... كأن ثدييه حقان)

ثدييه : اسم كأن ، وهو منصوب بالياء ؛ لأنه مثنى ، وحقان : خبر كأن ، وروي : كأن ثدياه حقان ، فيكون : اسم كأن محذوف ، وهو ضمير الشأن ، والتقدير : كأنه ثدياه حقان ، وثدياه حقان : مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأن ، ويحتمل أن يكون (ثدياه) : اسم كأن ، وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها .

لا التي لنفي الجنس

(عمل إن اجعل للا في نكره ... مفردة جاءتك أو مكرره)

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء وهي لا التي لنفي الجنس والمراد بها لا التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله وإنما قلت التنصيص احترازاً عن التي يقع الاسم بعدها مرفوعاً نحو لا رجل قائماً فإنها ليست نصاً في نفي الجنس إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز لا رجل قائماً بل رجلان وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز لا رجل قائماً بل رجلان وأما لا هذه فهي لنفي الجنس ليس إلا فلا يجوز لا رجل قائم بل رجلان وهي تعمل عمل إن فتنبص المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها ولا فرق في هذا العمل بين المفردة وهي التي لم تتكرر نحو لا غلام رجل قائم وبين المكررة نحو لا حول ولا قوة إلا بالله

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة فلا تعمل في المعرفة وما ورد من ذلك مؤول بنكرة كقولهم قضية ولا أبا حسن لها فالتقدير ولا مسمى بهذا الاسم لها ويدل على أنه معامل معاملة النكرة وصفه بالنكرة كقولك لا أبا حسن حلالاً لها ولا يفصل بينها وبين اسمها فإن فصل بينهما ألغيت كقوله تعالى (لا فيها غول) (فانصب بها مضافاً أو مضارعه ... وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه) .

(وركب المفرد فاتحاً كلا ... حول ولا قوة والثاني اجعلاً)

(مرفوعاً أو منصوباً أو مركباً ... وإن رفعت أولاً لا تنصباً)

لا يخلو اسم لا هذه من ثلاثة أحوال الحال الأول أن يكون مضافاً نحو لا غلام رجل حاضر الحال الثاني أن يكون مضارعاً للمضاف أي مشابهاً له والمراد به كل اسم له تعلق بما بعده إما بعمل نحو لا طالعا جبلاً ظاهراً ولا خيراً من زيد راكب وإما بعطف نحو لا ثلاثة وثلاثين عندنا ويسمى المشبه بالمضاف مطولاً وممطولاً أي ممدوداً وحكم المضاف والمشبه به النصب لفظاً كما مثل والحال الثالث أن يكون مفرداً والمراد به هنا ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف فيدخل فيه المثنى والمجموع وحكمه البناء على ما كان ينصب به لتركبه مع لا وصيرورته معها كالشيء الواحد فهو معها كخمسة عشر ولكن محله النصب بلا لأنه اسم لها فالمفرد الذي لبس بمثنى ولا مجموع يبني على الفتح لأن نصبه بالفتحة نحو لا حول ولا قوة إلا بالله والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على ما كانا ينصبان به وهو الياء نحو لا مسلمين لك ولا مسلمين فمسلمين ومسلمين مبنيان لتركبهما مع لا كما بنى رجل لتركبه معها وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن رجل في قولك لا رجل معرب وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء وذهب المبرد إلى أن مسلمين ومسلمين معربان وأما جمع المؤنث السالم فقال قوم مبني على ما كان ينصب به وهو الكسر فتقول لا مسلمات لك بكسر التاء ومنه قوله :

(إن الشباب الذي مجد عواقبه ... فيه نلذ ولا لذات للشيب)

وأجاز بعضهم الفتح نحو لا مسلمات لك

وقول المصنف وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم لا مرفوعا والرافع له لا عند المصنف وجماعة وعند سيبويه الرفع له إن كان اسمها مضافا أو مشبها بالمضاف وإن كان الاسم مفردا فاختلف في رفع الخبر فذهب سيبويه إلى أنه ليس مرفوعا بلا وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ لأن مذهبه أن لا واسمها المفرد في موضع رفع بالا ابتداء والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ولم تعمل لا عنده في هذه الصورة إلا في الاسم .

وذهب الأخفش إلى أن الخبر مرفوع بلا فتكون لا عاملة في الجزئين كما علمت فيهما مع المضاف والمشب به وأشار بقوله والثاني اجعلا إلى أنه إذا أتى بعد لا والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة وتكررت لا نحو لا حول ولا قوة إلا بالله يجوز فيهما خمسة أوجه وذلك لأن المعطوف عليه إما أن يبني مع لا على الفتح أو ينصب أو يرفع فإن بني معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه :

الأول البناء على الفتح لتركيبه مع لا الثانية وتكون لا الثانية عاملة عمل إن نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ، الثاني النصب عطفا على محل اسم لا وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ومنه قوله :

(لا نسب اليوم ولا خلة ... اتسع الخرق على الراقع)

الثالث الرفع وفيه ثلاثة أوجه الأول أن يكون معطوفا على محل لا واسمها لأنهما في موضع رفع بالا ابتداء عند سيبويه وحينئذ تكون لا زائدة الثاني أن تكون لا الثانية عملت عمل ليس الثالث أن يكون مرفوعا بالا ابتداء وليس للأعمل فيه وذلك نحو لا حول ولا قوة إلا بالله ومنه قوله :

(هذا لعمركم الصغار بعينه ... لا أم لي إن كان ذاك ولا أب)

وإن نصب المعطوف عليه جاز في المعطوف الأوجه الثلاثة المذكورة أعني البناء والرفع والنصب نحو لا غلام رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة وإن رفع المعطوف عليه جاز في الثاني وجهان الأول البناء على الفتح نحو لا رجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ومنه قوله :

(فلا لغو ولا تأثيم فيها ... وما فاهوا به أبدا مقم)

والثاني الرفع نحو لا رجل ولا امرأة ولا غلام رجل ولا امرأة ولا يجوز النصب للثاني لأنه إنما جاز فيما تقدم للعطف على محل اسم لا ولا هنا ليست بناصبة فيسقط النصب ولهذا قال المصنف وإن رفعت أولا لا تنصبا (ومفردا نعتا لمبني بي ... فافتح أو انصبن أو ارفع تعدل)

إذا كان اسم لا مبنيا ونعت بمفرد يليه أي لم يفصل بينه وبينه بفواصل جاز في النعت ثلاثة أوجه :

الأول البناء على الفتح لتركبه مع اسم لا نحو لا رجل ظريف

الثاني النصب مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجل ظريفا

الثالث الرفع مراعاة لمحل لا واسمها لأنهما في موضع رفع عند سيويوه كما تقدم نحو لا رجل ظريف.

(وغير ما يلي وغير المفرد ... لا تبين وانصبه أو الرفع اقصد)

تقدم في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفردا والمنعوت مفردا ووليه النعت جاز في النعت ثلاثة أوجه وذكر في هذا البيت أنه إن لم يل النعت المفرد المنعوت المفرد بل فصل بينهما بفواصل لم يجوز بناء النعت فلا تقول لا رجل فيها ظريف ببناء ظريف بل يتعين رفعه نحو لا رجل فيها ظريف أو نصبه نحو لا رجل فيها ظريفا وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز عند عدم الفصل لتركب النعت مع الاسم ومع الفصل لا يمكن التركيب كما لا يمكن التركيب إذا كان المنعوت غير مفرد نحو لا طالعا جبلا ظريفا ولا فرق في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفصل بين أن يكون المنعوت مفردا كما مثل أو غير مفرد وأشار بقوله وغير المفرد إلى أنه إن كان النعت غير مفرد كالمضاف والمشبّه بالمضاف تعين رفعه أو نصبه فلا يجوز بناءه على الفتح ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفردا أو غير مفرد ولا بين أن يفصل بينه وبين النعت أو لا يفصل وذلك نحو لا رجل صاحب بر فيها ولا غلام رجل فيها صاحب بر وحاصل ما في البيتين أنه إن كان النعت مفردا والمنعوت مفردا ولم يفصل بينهما جاز في النعت ثلاثة أوجه نحو لا رجل ظريف وظريفا وظريف وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب ولا يجوز البناء.

(والعطف إن لم تتكرر لا احكما ... له بما للنعت ذي الفصل انتمى)

تقدم أنه إذا عطف على اسم لا نكرة مفردة وتكررت لا يجوز في المعطوف ثلاثة أوجه الرفع والنصب والبناء على الفتح نحو لا رجل ولا امرأة ولا امرأة ولا امرأة وذكر في هذا البيت أنه إذا لم تتكرر لا يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول وقد تقدم في البيت الذي قبله أنه يجوز فيه الرفع والنصب ولا يجوز فيه البناء على الفتح فتقول لا رجل وامرأة وامرأة ولا يجوز البناء على الفتح وحكى الأخفش لا رجل وامرأة بالبناء على الفتح على تقدير تكرار لا فكأنه قال لا رجل ولا امرأة ثم حذف لا وكذلك إذا كان المعطوف غير مفرد لا يجوز فيه إلا الرفع والنصب سواء تكررت لا نحو لا رجل ولا غلام امرأة أو لم تتكرر نحو لا رجل وغلام امرأة هذا كله إذا كان المعطوف نكرة فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفع على كل حال نحو لا رجل ولا زيد فيها أو لا رجل وزيد فيها

(وأعط لا مع همزة استفهام ... ما تستحق دون الاستفهام)

إذا دخلت همزة الاستفهام على لا النافية للجنس بقيت على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرها فتقول ألا رجل قائم وألا غلام رجل قائم وألا طالعا جبلا ظاهر وحكم المعطوف والصفة بعد

دخول همزة الاستفهام كحكمها قبل دخولها هكذا أطلق المصنف رحمه الله تعالى هنا وفي كل ذلك تفصيل وهو أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخ أو الاستفهام عن النفي فالحكم كما ذكر من أنه يبقى عملها وجميع ما تقدم ذكره من أحكام العطف والصفة وجواز الإلغاء فمثال التوبيخ قولك ألا رجوع وقد شئت ومنه قوله :

(ألا ارفعوا لمن ولت شببته ... وأذنت بمشيب بعده هرم)

ومثال الاستفهام عن النفي قولك ألا رجل قائم ومنه قوله :

(ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد ... إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي)

وإذا قصد بالأل التمني فمذهب المازني أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكام وعليه يتمشى إطلاق المصنف ومذهب سيويه أنه يبقى لها عملها في الاسم ولا يجوز إلغاؤها ولا الوصف أو العطف بالرفع مراعاة للابتداء ومن استعمالها للتمني قولهم ألا ماء ماء باردا وقول الشاعر :

(ألا عمر ولي مستطاع رجوعه ... فيرأب ما أثأت يد الغفلات)

(وشاع في ذا الباب إسقاط الخبر ... إذا المراد مع سقوطه ظهر)

إذا دل دليل على خبر لا النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين وكثر حذفه عند الحجازيين ومثاله أن يقال هل من رجل قائم فتقول لا رجل وتحذف الخبر وهو قائم وجوبا عند التميميين والطائيين وجوازا عند الحجازيين ولا فرق في ذلك بين أن يكون الخبر غير ظرف ولا جار ومجرور كما مثل أو ظرفا أو جاراً ومجروراً نحو أن يقال هل عندك رجل أو هل في الدار رجل فتقول لا رجل فإن لم يدل على الخبر دليل لم يحذفه عند الجميع نحو قوله (لا أحد أغير من الله) وقول الشاعر :

(ولا كريم من الولدان مصبوح ...)

وإلى هذا أشار المصنف بقوله إذا المراد مع سقوطه ظهر واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه فإنه لا يجوز حينئذ الحذف كما تقدم

ظن وأخواتها

(انصب بفعل القلب جزئي ابتدا ... أعني رأى خال علمت وجدا)

(ظن حسبت وزعمت مع عد ... حجا درى وجعل اللذ كاعتقد)

(وهب تعلم والتي كصيرا ... أيضا بها انصب مبتدا وخبرا)

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء وهو ظن وأخواتها وتنقسم إلى قسمين أحدهما أفعال القلوب والثاني أفعال التحويل فأما أفعال القلوب فتقسم إلى قسمين أحدهما ما يدل على اليقين وذكر المصنف منها خمسة رأى وعلم ووجد ودري وتعلم والثاني منهما ما يدل على الرجحان وذكر المصنف منها ثمانية خال وظن وحسب وزعم وعد وحجا وجعل وهب فمثال رأى قول الشاعر :

(رأيت الله أكبر كل شيء ... محاولة وأكثرهم جنودا)

فاستعمل رأى فيه لليقين وقد تستعمل رأى بمعنى ظن كقوله تعالى (إنهم يرونه بعيدا) أي يظنونهم ومثال علم علمت زيدا أخاك وقول الشاعر :

(علمتك الباذل المعروف فانبعثت ... إليك بي واجفات الشوق والأمل) ومثال وجد قوله تعالى (وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) ومثال درى قوله : (دريت الوفي العهد يا عرو فاغتبط ... فإن اغتباطا بالوفاء حميد) ومثال تعلم وهي التي بمعنى اعلم قوله :

(تعلم شفاء النفس قهر عدوها ... فبالغ بلطف في التحيل والمكر) وهذه مثل الأفعال الدالة على اليقين ومثال الدالة على الرجحان قولك خلت زيدا أخاك وقد تستعمل خال لليقين كقوله :

(دعاني الغواني عمهن وخلتني ... لي اسم فلا أدعى به وهو أول)

وظننت زيدا صاحبك وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى (وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه) وحسبت زيدا صاحبك وقد تستعمل لليقين كقوله :

(حسبت التقى والجود خير تجارة ... رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا)

ومثال زعم قوله :

(فإن تزعميني كنت أجهل فيكم ... فإني شريت الحلم بعدك بالجهل)

ومثال عد قوله :

(فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ... ولكنما المولى شريكك في العدم)

ومثال حجا قوله :

(قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة ... حتى ألت بنا يوما ملمات)

ومثال جعل قوله تعالى (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا) وقيد المصنف جعل بكونها بمعنى اعتقد احترازا من جعل التي بمعنى صير فإنها من أفعال التحويل لا من أفعال القلوب ومثال هب قوله :

(فقلت أجرني أبا مالك ... وإلا فهبني امرأ هالكا)

ونبه المصنف بقوله أعني رأى على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو رأى وما بعده مما ذكره المصنف في هذا الباب ومنها ما ليس كذلك وهو قسمان لازم نحو جبن زيد ومتعد إلى واحد نحو كرهت زيدا هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب وهو أفعال القلوب وأما أفعال التحويل وهي المرادة بقوله والتي كصيرا إلى آخره فتتعدى أيضا إلى مفعولين

أصلهما المبتدأ والخبر وعددها بعضهم سبعة صير نحو صيرت الطين خزفا وجعل نحو قوله تعالى (وقدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا) وهب كقولهم وهبني الله فداك أي صيرني وتخذ كقوله تعالى (لتخذت عليه أجرا) واتخذ كقوله تعالى (واتخذ الله إبراهيم خليلا) وترك كقوله تعالى (وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض) وقول الشاعر :
(وربيتة حتى إذا ما تركته ... أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه)
ورد كقوله :

(رمى الحدثان نسوة آل حرب ... بمقدار سمدن له سمودا)
(فرد شعورهن السود بيضا ... ورد وجوههن البيض سودا)
(وخص بالتعليق والإلغاء ما ... من قبل هب والأمر هب قد ألزما)
(كذا تعلم ولغير الماض من ... سواهما اجعل كل ماله زكن)
تقدم أن هذه الأفعال قسمان أحدهما أفعال القلوب والثاني أفعال التحويل فأما أفعال القلوب فتتقسم إلى متصرفة وغير متصرفة فالمتصرفة ما عدا هب وتعلم فيستعمل منها الماضي نحو ظننت زيدا قائما وغير الماضي وهو المضارع نحو أظن زيدا قائما والأمر نحو ظن زيدا قائما واسم الفاعل نحو أنا ظان زيدا قائما واسم المفعول نحو زيد مظنون أبوه قائما فأبوه هو المفعول الأول وارتفع لقيامه مقام الفاعل وقائما المفعول الثاني والمصدر نحو عجبت من ظنك زيدا قائما ويثبت لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي وغير المتصرف اثنان وهما هب وتعلم بمعنى اعلم فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر كقوله :
(تعلم شفاء النفس قهر عدوها ... فبالغ بلطف في التحيل والمكر) .
وقوله (فقلت أجري أبا مالك ... وإلا فهبني امرأ هالكا)

واختصت القلبية المتصرفة بالتعليق والإلغاء فالتعليق هو ترك العمل لفظا دون معنى لمانع نحو ظننت لزيد قائم فقولك لزيد قائم لم تعمل فيه ظننت لفظا لأجل المانع لها من ذلك وهو اللام ولكنه في موضع نصب بدليل أنك لو عطفت عليه لنسبت نحو ظننت لزيد قائم وعمرا منطلقا فهي عاملة في لزيد قائم في المعنى دون اللفظ والإلغاء هو ترك العمل لفظا ومعنى لا لمانع نحو زيد ظننت قائم فليس لظننت عمل في زيد قائم لا في المعنى ولا في اللفظ ويثبت للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثبت للماضي نحو أظن لزيد قائم وزيد أظن قائم وأخواتها وغير المتصرفة لا يكون فيها تعليق ولا إلغاء وكذلك أفعال التحويل نحو صير وأخواتها .

(وجوز الإلغاء لا في الابتداء ... وانو ضمير الشأن أو لام ابتداء)
(في موهم إلغاء ما تقدما ... والتزم التعليق قبل نفي ما)
(وإن ولا لام ابتداء أو قسم ... كذا والاستفهام ذا له انحتم)
يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء كما إذا وقعت وسطا نحو زيد ظننت قائم أو آخرها نحو زيد قائم ظننت وإذا توسطت ففعل الإعمال والإلغاء سيان وقيل الإعمال أحسن من الإلغاء وإن تأخرت فالإلغاء أحسن وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين فلا تقول ظننت زيد قائم بل يجب الإعمال فتقول ظننت زيدا قائما فإن جاء من لسان العرب ما يوهم إلغاءها متقدمة أول على إضمار ضمير الشأن كقوله :
(أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدينا منك تنويل)

فالتقدير وما إخاله لدينا منك تنويل فالهاء ضمير الشأن وهي المفعول الأول ولدينا منك تنويل جملة في موضع المفعول الثاني وحينئذ فلا إلغاء أو على تقدير لام الابتداء كقوله :

(كذاك أدبت حتى صار من خلقي ... أني وجدت ملاك الشيمة الأدب)

التقدير أني وجدت لملاك الشيمة الأدب فهو من باب التعليق وليس من باب الإلغاء في شيء وذهب الكوفيون وتبعهم أبو بكر الزبيدي وغيره إلى جواز إلغاء المتقدم فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين وإنما قال المصنف وجوز الإلغاء لينبه على أن الإلغاء ليس بلازم بل هو جائز فحيث جاز الإلغاء جاز الأعمال كما تقدم وهذا بخلاف التعليق فإنه لازم ولهذا قال والتزم التعليق فيجب التعليق إذا وقع بعد الفعل ما النافية نحو ظننت ما زيد قائم أو إن النافية نحو علمت إن زيد قائم ومثلوا له بقوله تعالى (وتظنون إن لبثتم إقليلا) وقال بعضهم ليس هذا من باب التعليق في شيء لأن شرط التعليق أنه إذا حذف المعلق تسلط العامل على ما بعده فينصب مفعولين نحو ظننت ما زيد قائم فلو حذف ما لقلت ظننت زيدا قائما والآية الكريمة لا يتأتى فيها ذلك لأنك لو حذف المعلق وهو إن لم يتسلط تظنون على لبثتم إذ لا يقال وتظنون لبثتم هكذا زعم هذا القائل ولعله مخالف لما هو كالجمع عليه من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وشبهها يشهد لذلك وكذلك يعلق الفعل إذا وقع بعده لا النافية نحو ظننت لا زيد قائم ولا عمرو أو لام الابتداء نحو ظننت لزيد قائم أو لام القسم نحو علمت ليقومن زيد ولم يعدها أحد من النحويين من العلاقات أو الاستفهام ولو صور ثلاث أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم أبوك الثانية أن يكون مضافا إلى اسم استفهام نحو علمت غلام أيهم أبوك الثالثة أن تدخل عليه أداة الاستفهام نحو علمت أزيد عندك أم عمرو وعلمت هل زيد قائم أم عمرو (لعلم عرفان وظن تهمة ... تعدية لواحد ملتزمه)

إذا كانت علم بمعنى عرف تعدت إلى مفعول واحد كقولك علمت زيدا أي عرفت منه وقوله تعالى (والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا) وكذلك إذا كانت ظن بمعنى اتهم تعدت إلى مفعول واحد كقولك ظننت زيدا أي اتهمته ومنه قوله تعالى (وما هو على الغيب بظنين) أي بمتهم

(ولرأى الرؤيا انم ما لعلم ... طالب مفعولين من قبل انتمى)

إذا كانت رأى حلمية أي للرؤيا في المنام تعدت إلى المفعولين كما تتعدى إليهما علم المذكورة من قبل وإلى هذا أشار بقوله ولرأى الرؤيا انم أي انسب لرأى التي مصدرها الرؤيا ما نسب لعلم المتعدية إلى اثنين فعبر عن الحلمية بما ذكر لأن الرؤيا وإن كانت تقع مصدرا لغير رأى الحلمية فالمشهور كونها مصدرا لها ومثال استعمال رأى الحلمية متعدية إلى اثنين قوله تعالى (إني أراني أعصر خمرا) فالياء مفعول أول وأعصر خمرا جملة في موضع المفعول الثاني وكذلك قوله :

(أبو حنش يؤرقني وطلق ... وعمار وآونة أثالا)

(أراهم رفقتي حتى إذا ما ... تجافى الليل وانخزل انخزالا)

(إذا أنا كالذي يجري لورد ... إلى آل فلم يدرك بلالا)

فالهاء والميم في أراهم المفعول الأول ورفقتي هو المفعول الثاني

(ولا تجز هنا بلا دليل ... سقوط مفعولين أو مفعول)
لا يجوز في هذا الباب سقوط المفعولين ولا سقوط أحدهما إلا إذا دل دليل على ذلك
فمثال حذف المفعولين للدلالة أن يقال هل ظننت زيدا قائما فتقول ظننت التقدير ظننت
زيدا قائما فحذفت المفعولين للدلالة ما قبلهما عليهما ومنه قوله :
(بأي كتاب أم بأية سنة ... ترى حبهم عارا علي وتحسب)
أي وتحسب حبهم عارا علي فحذف المفعولين وهما حبهم وعارا علي لدلالة ما قبلهما
عليهما ومثال حذف أحدهما للدلالة أن يقال هل ظننت أحدا قائما فتقول ظننت زيدا أي
ظننت زيدا قائما فتحذف الثاني للدلالة عليه ومنه قوله :
(ولقد نزلت فلا تظني غيره ... مني بمنزلة المحب المكرم)
أي فلا تظني غيره واقعا فغيره هو المفعول الأول وواقعا هو المفعول الثاني وهذا الذي
ذكره المصنف هو الصحيح من مذاهب النحويين فإن لم يدل دليل على الحذف لم يجز لا فيهما
ولا في أحدهما فلا تقول ظننت ولا ظننت زيدا ولا ظننت قائما تريد ظننت زيدا قائما :
(وكتظن اجعل تقول إن ولي ... مستفهما به ولم ينفصل)
(بغير ظرف أو كظرف أو عمل ... وإن ببعض ذي فصلت يحتمل)
القول شأنه إذا وقعت بعده جملة أن تحكى نحو قال زيد عمرو منطلق وتقول زيد
منطلق لكن الجملة بعده في موضع نصب على المفعولية ويجوز إجراؤه مجرى الظن فينصب
المبتدأ والخبر مفعولين كما تنصبهما ظن والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين أحدهما وهو
مذهب عامة العرب أنه لا يجرى القول مجرى الظن إلا بشروط ذكرها المصنف أربعة وهي التي
ذكرها عامة النحويين :
الأول أن يكون الفعل مضارعا
الثاني أن يكون للمخاطب وإليهما أشار بقوله اجعل تقول فإن تقول مضارع وهو
للمخاطب الشرط .
الثالث أن يكون مسبوqa باستفهام وإليه أشار بقوله إن ولي مستفهما به .
الشرط الرابع أن لا يفصل بينهما أي بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا
معمول الفعل فإن فصل بأحدهما لم يضر وهذا هو المراد بقوله ولم ينفصل بغير ظرف إلى
آخره فمثال ما اجتمعت فيه لا الشروط قولك أتقول عمرا منطلقا فعمرا مفعول أول
ومنطلقا مفعول ثان ومنه قوله :
(متى تقول القلص الرواسما ... يحملن أم قاسم وقاسما)
فلو كان الفعل غير مضارع نحو قال زيد عمرو منطلق لم ينصب القول مفعولين عند
هؤلاء وكذا إن كان مضارعا بغير تاء نحو يقول زيد عمرو منطلق أو لم يكن مسبوqa باستفهام
نحو أنت تقول عمرو منطلق أو سبق باستفهام ولكن فصل بغير ظرف ولا جار و مجرور ولا
معمول له نحو أنت تقول زيد منطلق فإن فصل بأحدهما لم يضر نحو أعندك تقول زيدا
منطلقا وأفي الدار تقول زيدا منطلقا وأعمرا تقول منطلقا ومنه قوله :
(أجهالا تقول بني لؤي ... لعمر أبيك أم متجاهلينا)

فبني لؤي مفعول أول وجهالا مفعول ثان وإذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز نصب
المبتدأ والخبر مفعولين لتقول نحو أتقول زيدا منطلقا وجاز رفعهما على الحكاية نحو أتقول
زيد منطلق .

(وأجري القول كظن مطلقا ... عند سليم نحو قل ذا مشفقا)

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول وهو مذهب سليم فيجرون القول مجرى الظن
فى نصب المفعولين مطلقا أي سواء كان مضارعا أم غير مضارع وجدت فيه الشروط المذكورة
أم لم توجد وذلك نحو قل ذا مشفقا فذا مفعول أول ومشفقا مفعول ثان ومن ذلك قوله :

(قالت وكنت رجلا فطينا ... هذا لعمر الله إسرائيلنا)

فهذا مفعول أول لقالت وإسرائيلنا مفعول ثان .

أعلم وأرى

(إلى ثلاثة رأى وعلمنا ... عدوا إذا صارا أرى وأعلمنا)

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل فذكر سبعة أفعال منها أعلم وأرى فذكر أن أصلهما علم ورأى وأنهما بالهمزة يتعديان إلى ثلاثة مفاعيل لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتعديان إلى مفعولين نحو علم زيد عمرا منطلقا ورأى خالد بكرا أخاك فلما دخلت عليهما همزة النقل زادتاهما مفعولا ثالثا وهو الذي كان فاعلا قبل دخول الهمزة وذلك نحو أعلمت زيدا عمرا منطلقا وأريت خالدا بكرا أخاك فريدا وخالدا مفعول أول وهو الذي كان فاعلا حين قلت علم زيد ورأى خالد وهذا هو شأن الهمزة وهو أنها تصير ما كان فاعلا مفعولا فإن كان الفعل قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعديا إلى واحد نحو خرج زيد وأخرجت زيدا وإن كان متعديا إلى واحد صار بعد دخولها متعديا إلى اثنين نحو لبس زيد جبة فتقول ألبست زيدا جبة وسيأتي الكلام عليه وإن كان متعديا إلى اثنين صار متعديا إلى ثلاثة كما تقدم في أعلم وأرى .

(وما لمفعولي علمت مطلقا ... للثان والثالث أيضا حقا)

أي يثبت للمفعول الثاني والمفعول الثالث من مفاعيل أعلم وأرى ما ثبت لمفعولي علم ورأى من كونهما مبتدأ وخبر في الأصل ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دل على ذلك دليل ومثال ذلك أعلمت زيدا عمرا قائما فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلهما المبتدأ والخبر وهما عمرو قائم ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما نحو عمرو أعلمت زيدا قائم ومنه قولهم البركة أعلمنا الله مع الأكابر فنا مفعول أول والبركة مبتدأ ومع الأكابر ظرف في موضع الخبر وهما اللذان كانا مفعولين والأصل أعلمنا الله البركة مع الأكابر ويجوز التعليق عنهما فتقول أعلمت زيدا لعمرو قائم ومثال حذفهما للدلالة أن يقال هل أعلمت أحدا عمرا قائما فتقول أعلمت زيدا ومثال حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة أعلمت زيدا عمرا أي قائما أو أعلمت زيدا قائما أي عمرا قائما

(وإن تعديا لواحد بلا ... همز فلاثنين به توصلا)

(والثاني منهما كثاني اثني كسا ... فهو به في كل حكم ذو اثنتا)

تقدم أن رأى وعلم إذا دخلت عليهما همزة النقل تعديا إلى ثلاثة مفاعيل وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبت لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى مفعولين وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعديان إلى واحد كما إذا كانت رأى بمعنى أبصر نحو رأى زيد عمرا وعلم بمعنى عرف نحو علم زيد الحق فإنهما يتعديان بعد الهمزة إلى مفعولين نحو أريت زيدا عمرا وأعلمت زيدا الحق والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولي كسا وأعطى نحو كسوت زيدا جبة وأعطيت زيدا درهما في كونه لا يصح الإخبار به عن الأول فلا تقول زيد الحق كما لا تقول زيد درهم وفي كونه يجوز حذفه مع الأول وحذف الثاني وإبقاء الأول وحذف الأول وإبقاء الثاني وإن لم يدل على ذلك دليل فمثال حذفهما أعلمت وأعطيت ومنه قوله تعالى (فأما من أعطى واتقى) ومثال حذف الثاني وإبقاء الأول أعلمت زيدا وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى (ولسوف يعطيك ربك فترضى) ومثال حذف الأول وإبقاء الثاني نحو أعلمت الحق وأعطيت درهما ومنه قوله تعالى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون) وهذا معنى قوله والثاني منهما إلى آخر البيت

(وكأرى السابق نبا أخيرا ... حدث أنبا كذاك خيرا)
تقدم أن المصنف عد الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعة وسبق ذكر أعلم وأرى وذكر في هذا البيت الخمسة الباقية وهي نبا كقولك نبأت زيدا عمرا قائما ومنه قوله :
(نبئت زرعة والسفاهة كاسمها ... يهدي إلى غرائب الأشعار)
وأخبر كقولك أخبرت زيدا أخاك منطلقا ومنه قوله :
(وما عليك إذا أخبرتني دنفا ... وغاب بعلك يوما أن تعوديني)
وحدث كقولك حدثت زيدا بكرا مقيما ومنه قوله :
(أو منعتم ما تسألون فمن حدثتموه ... له علينا الولاء)
وأنبا كقولك أنبأت عبد الله زيدا مسافرا ومنه قوله :
(وأنبئت قبسا ولم أبله ... كما زعموا خير أهل اليمن)
وخبر كقولك خبرت زيدا عمرا غائبا ومنه قوله :
(وخبرت سوداء الغميم مريضة ... فأقبلت من أهلي بمصر أعودها)
وإنما قال المصنف وكأرى السابق لأنه تقدم في هذا الباب أن أرى تارة تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وتارة تتعدى إلى اثنين وكان قد ذكر أولا أرى المتعدية إلى ثلاثة فنبه على أن هذه الأفعال الخمسة مثل أرى السابقة وهي المتعدية إلى ثلاثة لا مثل أرى المتأخرة وهي المتعدية إلى اثنين

الفاعل

(الفاعل الذي كمرفوعي أتى ... زيد منيرا وجهه نعم الفتى)

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شرع في ذكر ما يطلبه الفعل التام من المرفوع وهو الفاعل أو نائبه وسيأتي الكلام على نائبه في الباب الذي يلي هذا الباب فأما الفاعل فهو الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل أو شبهه وحكمه الرفع والمراد بالاسم ما يشمل الصريح نحو قام زيد والمؤول به نحو بعجبني أن تقوم أي قيامك

فخرج بالمسند إليه فعل ما أسند إليه غيره نحو زيد أخوك أو جملة نحو زيد قام أبوه أو زيد قام أو ما هو في قوة الجملة نحو زيد قائم غلامه أو زيد قائم أي هو وخرج بقولنا على طريقة فعل ما أسند إليه فعل على طريقة فعل وهو النائب عن الفاعل نحو ضرب زيد والمراد بشبه الفعل المذكور اسم الفاعل نحو أقائم الزيدان والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه والمصدر نحو عجبت من ضرب زيد عمرا واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف والجار والمجرور نحو زيد عندك أبوه أو في الدار غلاماه وأفعل التفضيل نحو مررت بالأفضل أبوه فأبوه مرفوع بالأفضل وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله كمرفوعي أتى إلخ والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعا بالفعل أو بما يشبه الفعل كما تقدم ذكره ومثل للمرفوع بالفعل بمثالين أحدهما ما رفع بفعل متصرف نحو أتى زيد والثاني ما رفع بفعل غير متصرف نحو نعم الفتى ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله منيرا وجهه

(وبعد فعل فاعل فإن ظهر ... فهو وإلا فضمير استتر)

حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو قام الزيدان وزيد قائم غلاماه وقام زيد ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم ولا زيد قام على أن يكون زيد فاعلا مقدما بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر والتقدير زيد قام هو وهذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة وهي صورة الأفراد نحو زيد قام فتقول على مذهب الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول الزيدان قاما والزيدون قاموا فتأتي بألف وواو في الفعل ويكونان هما الفاعلين وهذا معنى قوله وبعد فعل فاعل وأشار بقوله فإن ظهر إلخ إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع فإن ظهر فلا إضمار نحو قام زيد وإن لم يظهر فهو ضمير نحو زيد قام أي هو

(وجرى الفعل إذا ما أسندا ... لاثنتين أو جمع كفاز الشهدا)

(وقد يقال سعدا وسعدوا ... والفعل للظاهر بعد مسند)

مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول قام زيد ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن الهندات فتأتي بعلامة في الفعل الرفع للظاهر على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعا به وما اتصل بالفعل من الألف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل أو جمعه بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا والفعل المتقدم وما اتصل به اسما في موضع رفع به والجملة في موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر ويحتمل وجها آخر وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به كما تقدم وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة أعني الألف

والواو والنون ومذهب طائفة من العرب وهم بنو الحارث بن كعب كما نقل الصفار في شرح الكتاب أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن الهندات فتكون الألف والواو والنون حروفا تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء في قامت هند حرفا تدل على التأنيث عند جميع العرب والاسم الذي بعد المذكور مرفوع به كما ارتفعت هند بقامت ومن ذلك قوله :

(تولى قتال المارقين بنفسه ... وقد أسلماه مبعد وحميم)

وقوله :

(يلوموننى فى اشتراء النخيل ... أهلي فكلهم يعذل)

وقوله :

(رأيين الغواني الشيب لاح بعارضي ... فأعرضن عني بالخدود النواضر)

فمبعد وحميم مرفوعان بقوله أسلماه والألف في أسلماه حرف يدل على كون الفاعل اثنين وكذلك أهلي مرفوع بقوله يلومونني والواو حرف يدل على الجمع والغواني مرفوع برأين والنون حرف يدل على جمع المؤنث وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله وقد يقال سعدا وسعدوا إلى آخر البيت ومعناه أنه قد يؤتى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فأشعر قوله وقد يقال بأن ذلك قليل والأمر كذلك وإنما قال والفعل للظاهر بعد مسند لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون قليلا إذا جعلت الفعل مسندا إلى الظاهر الذي بعده وأما إذا جعلته مسندا إلى المتصل به من الألف والواو والنون وجعلت الظاهر مبتدأ أو بدلا من الضمير فلا يكون ذلك قليلا وهذه اللغة القليلة هي التي يعبر عنها النحويون بلغة أكلوني البراغيث ويعبر عنها المصنف في كتبه بلغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فالبراغيث فاعل أكلوني وملائكة فاعل يتعاقبون هكذا زعم المصنف

(ويرفع الفاعل فعل أضمر ... كمثال زيد في جواب من قرأ)

إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه وإبقاء فاعله كما إذا قيل لك من قرأ فتقول زيد التقدير قرأ زيد وقد يحذف الفعل وجوبا كقوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك) فأحد فاعل بفعل محذوف وجوبا والتقدير وإن استجارك أحد استجارك وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد إن أو إذا فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبا ومثال ذلك في إذا قوله تعالى (إذا السماء انشقت) فالسما فاعل بفعل محذوف والتقدير إذا انشقت السماء انشقت وهذا مذهب جمهور النحويين وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال إن شاء الله تعالى (وتاء تأنيث تلي الماضي إذا ... كان لأنني كأت هند الأذى)

إذا أسند الفعل الماضي إلى مؤنث لحقته تاء ساكنة تدل على كون الفاعل مؤنثا ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي نحو قامت هند وطلعت الشمس لكن لها حالتان حالة لزوم وحالة جواز وسيأتي الكلام على ذلك (وإنما تلزم فعل مضمر ... متصل أو مفهم ذات حر) تلزم تاء التأنيث الساكنة الفعل الماضي في موضعين :

أحدهما أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل ولا فرق في ذلك بين المؤنث الحقيقي والمجازي فتقول هند قامت والشمس طلعت ولا تقول قام ولا طلع فإن كان الضمير منفصلا لم يؤت بالتاء نحو هند ما قام إلا هي .

الثاني أن يكون الفاعل ظاهرا حقيقي التأنيث نحو قامت هند وهو المراد بقوله أو مفهم ذات حر وأصل حر حرح فحذفت لام الكلمة وفهم من كلامه أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين فلا تلزم في المؤنث المجازي الظاهر فتقول طلع الشمس وطلعت الشمس ولا في الجمع على ما سيأتي تفصيله

(وقد يبيح الفصل ترك التاء في ... نحو أتى القاضي بنت الواقف)
إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير إلا جاز إثبات التاء وحذفها والأجود الإثبات فتقول أتى القاضي بنت الواقف والأجود أتت وتقول قام اليوم هند والأجود قامت (والحذف مع فصل بإلا فضلا ... كما زكا إلا فتاة ابن العلا)
وإذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بإلا لم يجز إثبات التاء عند الجمهور فتقول ما قام إلا هند وما طلع إلا الشمس ولا يجوز ما قامت إلا هند ولا ما طلعت إلا الشمس وقد جاء في الشعر كقوله :

(وما بقيت إلا الضلوع الجراشع ...)
فقول المصنف إن الحذف مفضل على الإثبات يشعر بأن الإثبات أيضا جائز وليس كذلك لأنه إن أراد به أنه مفضل عليه باعتبار أنه ثابت في النثر والنظم وأن الإثبات إنما جاء في الشعر فصحيح وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيح لأن الإثبات قليل جدا (والحذف قد يأتي بلا فصل ومع ... ضمير ذي المجاز في شعر وقع)
وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل وهو قليل جدا حكى سيبويه قال فلانة وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي وهو مخصوص بالشعر كقوله

(فلا مزنة ودقت ودقها ... ولا أرض أبقل إبقالها)
(والتاء مع جمع سوى السالم من ... مذكر كالتاء مع إحدى اللبن)
(والحذف في نعم الفتاة استحسنوا ... لأن قصد الجنس فيه بين)
إذا أسند الفعل إلى جمع فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر أولا فإن كان جمع سلامة لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء فتقول قام الزيدون ولا يجوز قامت الزيدون وإن لم يكن جمع سلامة لمذكر بأن كان جمع تكسير لمذكر كالرجال أو لمؤنث كالهناد أو جمع سلامة لمؤنث كالهنادات جاز إثبات التاء وحذفها فتقول قام الرجال وقامت الرجال وقام الهناد وقامت الهنادات وقامت الهنادات فإثبات التاء لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع وأشار بقوله كالتاء مع إحدى اللبن إلى أن التاء مع جمع التكسير وجمع السلامة لمؤنث كالتاء مع الظاهر المجازي التأنيث كلبنة فكما تقول كسرت اللبنة وكسر اللبنة تقول قام الرجال وقامت الرجال وكذلك باقي ما تقدم وأشار بقوله والحذف في نعم الفتاة إلى آخر البيت إلى أنه يجوز في نعم وأخواتها إذا كان فاعلها مؤنثا إثبات التاء وحذفها وإن كان مفردا مؤنثا حقيقيا فتقول نعم المرأة هند ونعمت المرأة هند وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس فعومل معاملة جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحذفها لشبهه به في أن المقصود به متعدد ومعنى قوله استحسنوا أن الحذف في هذا ونحوه حسن ولكن الإثبات أحسن منه

(والأصل في الفاعل أن يتصلا ... والأصل في المفعول أن ينفصلا)

(وقد يجاء بخلاف الأصل ... وقد يجي المفعول قبل الفعل)

الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل لأنه كالجاء منه ولذلك يسكن له آخر الفعل إن كان ضمير متكلم أو مخاطب نحو ضربت وضربت وإنما سكنوه كراهة توالي أربع متحركات وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة فدل ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل ويجوز تقديمه على الفاعل إن خلا مما سيذكره فتقول ضرب زيدا عمرو وهذا معنى قوله وقد يجاء بخلاف الأصل

وأشار بقوله وقد يجي المفعول قبل الفعل إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل وتحت هذا قسمان أحدهما ما يجب تقديمه وذلك كما إذا كان المفعول اسم شرط نحو أيا تضرب أضرب أو اسم استفهام نحو أي رجل ضربت أو ضميرا منفصلا لو تأخر لزم اتصاله نحو إياك نعبد فلو آخر المفعول لزم الاتصال وكان يقال نعبدك فيجب التقديم بخلاف قولك الدرهم إياه أعطيتك فإنه لا يجب تقديم إياه لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله على ما تقدم في باب المضمرات فكنت تقول الدرهم أعطيتك وأعطيتك إياه .

والثاني ما يجوز تقديمه وتأخيره نحو ضرب زيد عمرا فتقول عمرا ضرب زيد (وآخر المفعول إن لبس حذر ... أو أضمر الفاعل غير منحصر)

يجب تقديم الفاعل على المفعول إذا خيف التباس أحدهما بالآخر كما إذا خفى الإعراب فيهما ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول وذلك نحو ضرب موسى عيسى فيجب كون موسى فاعلا وعيسى مفعولا وهذا مذهب الجمهور وأجاز بعضهم تقديم المفعول في هذا ونحوه قال لأن العرب لها غرض في الالتباس كما لها غرض في التبيين فإذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره فتقول أكل موسى الكمثرى وأكل الكمثرى موسى وهذا معنى قوله وآخر المفعول إن لبس حذر ومعنى قوله أو أضمر الفاعل غير منحصر أنه يجب أيضا تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا كان الفاعل ضميرا غير محصور نحو ضربت زيدا فإن كان ضميرا محصورا وجب تأخيره نحو ما ضرب زيدا إلا أنا

(وما بإلا أو بإنما انحصر ... آخر وقد يسبق إن قصد ظهر)

يقول إذا انحصر الفاعل أو المفعول بإلا أو بإنما وجب تأخيره وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور إذا ظهر المحصور من غيره وذلك كما إذا كان الحصر بإلا فأما إذا كان الحصر بإنما فإنه لا يجوز تقديم المحصور إذ لا يظهر كونه محصورا إلا بتأخيره بخلاف المحصور بإلا فإنه يعرف بكونه واقعا بعد إلا فلا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر فمثال الفاعل المحصور بإنما قولك إنما ضرب عمرا زيد ومثال المفعول المحصور بإنما ضرب زيد عمرا ومثال الفاعل المحصور بإلا ما ضرب عمرا إلا زيد ومثال المفعول المحصور بإلا ما ضرب زيد إلا عمرا ومثال تقدم الفاعل المحصور بإلا قولك ما ضرب إلا عمرو زيدا ومنه قوله :

(فلم يدر إلا الله ما هيئت لنا ... عشية أناء الديار وشامها)

ومثال تقديم المفعول المحصور بإلا قولك ما ضرب إلا عمرا زيد ومنه قوله :

(تزودت من ليلى بتكليم ساعة ... فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها)

هذا معنى كلام المصنف واعلم أن المحصور بإنما لا خلاف في أنه يجوز تقديمه وأما المحصور بإلا ففيه ثلاثة مذاهب :

أحدها وهو مذهب أكثر البصريين والفراء وابن الأنباري أنه لا يخلو إما أن يكون المحصور بها فاعلا أو مفعولا فإن كان فاعلا امتنع تقديمه فلا يجوز ما ضرب إلا زيد عمرا فأما قوله فلم يدر إلا الله ما هيئت لنا فأول على أن ما هيئت مفعول بفعل محذوف والتقدير درى ما هيئت لنا فلم يتقدم الفاعل المحصور على المفعول لأن هذا ليس مفعولا للفعل المذكور وإن كان المحصور مفعولا جاز تقديمه نحو ما ضرب إلا عمرا زيد .

الثاني وهو مذهب الكسائي أنه يجوز تقديم المحصور بإلا فاعلا كان أو مفعولا .
الثالث وهو مذهب بعض البصريين واختاره الجزولي والشلوبين أنه لا يجوز تقديم المحصور بإلا فاعلا كان أو مفعولا

(وشاع نحو خاف ربه عمر ... وشذ نحو زان نوره الشجر)

أي شاع في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر وذلك نحو خاف ربه عمر فربه مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى عمر وهو الفاعل وإنما جاز ذلك وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظا لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وإن تأخر لفظا فلو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل فهل يجوز تقديم المفعول على الفاعل في ذلك خلاف وذلك نحو ضرب غلامها جار هند فمن أجازها وهو الصحيح وجه الجواز بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبته التقديم كان كعوده على ما رتبته التقديم لأن المتصل بالمتقدم متقدم

وقوله وشذ إلى آخره أي شذ عود الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر وذلك نحو زان نوره الشجر فالهاء المتصلة بنور الذي هو الفاعل عائدة على الشجر وهو المفعول وإنما شذ ذلك لأن فيه عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة لأن الشجر مفعول وهو متأخر لفظا والأصل فيه أن ينفصل عن الفعل فهو متأخر رتبة وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأولوه وأجازها أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وأبو الفتح ابن جني وتابعهما المصنف ومما ورد من ذلك قوله :

(لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا ... وكاد لو ساعد المقدور ينتصر)

وقوله :

(كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ... ورفى نداه ذا الندى في ذرى المجد)

وقوله :

(ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا ... من الناس أبقى مجده الدهر مطعما)

وقوله :

(جزى ربه عني عدي بن حاتم ... جزاء الكلاب العاويات وقد فعل)

وقوله :

(جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر ... وحسن فعل كما يجزي سنمار)

فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدا على ما اتصل بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة وذلك نحو ضرب بعلاها صاحب هند وقد نقل بعضهم في هذه المسألة أيضا خلافا والحق فيها المنع

النائب عن الفاعل

(ينوب مفعول به عن فاعل ... فيما له كنيل خير نائل)

يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيعطى ما كان للفاعل من لزوم الرفع ووجوب التأخر عن رافعه وعدم جواز حذفه وذلك نحو نيل خير نائل
فخير نائل مفعول قائم مقام الفاعل والأصل نال زيد خير نائل فحذف الفاعل وهو زيد وأقيم المفعول به مقامه وهو خير نائل ولا يجوز تقديمه فلا تقول خير نائل نيل على أن يكون مفعولا مقدما بل على أن يكون مبتدأ وخبره الجملة التي بعده وهي نيل والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر والتقدير نيل هو وكذلك لا يجوز حذف خير نائل فتقول نيل

(فأول الفعل اضممن والمتصل ... بالآخر اكسر في مضي كوصل)

(واجعله من مضارع منفتح ... كينفتحى المقول فيه ينتحى)

يضم أول الفعل الذي لم يسم فاعله مطلقا أي سواء كان ماضيا أو مضارعا ويكسر ما قبل آخر الماضي ويفتح ما قبل آخر المضارع ومثال ذلك في الماضي قولك في وصل وصل وفي المضارع قولك في ينتحى ينتحى

(والثاني التالي تا المطاوعة ... كالأول اجعله بلا منازعه)

(وثالث الذي بهمز الوصل ... كالأول اجعله كاستحلي)

إذا كان الفعل المبني للمفعول مفتتحا بباء المطاوعة ضم أوله وثانيه وذلك كقولك في تدحرج تدحرج وفي تكسر تكسر وفي تغافل تغافل وإن كان مفتتحا بهمزة وصل ضم أوله وثالثه وذلك كقولك في استحلي استحلي وفي اقتدر اقتدر وفي انطلق انطلق .

(واكسر أو اشمم فاثلاثي أعل ... عينا وضم جا كبوع فاحتمل)

إذا كان الفعل المبني للمفعول ثلاثيا معتل العين سمع في فائه ثلاثة أوجه :

١- إخلاص الكسر نحو قيل وبيع ومنه قوله :

(حيكت على نيرين إذ تحاك ... تختبط الشوك ولا تشاك)

٢- وإخلاص الضم نحو قول وبوع ومنه قوله :

(ليت وهل ينفع شيئا ليت ... ليت شبابا بوع فاشترت)

وهي لغة بني دبير وبني فقفس وهما من فصحاء بني أسد

٣- والإشمام وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ ولا يظهر في الخط وقد قريء في السبعة قوله تعالى (وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء) وبالإشمام في قيل وغيض .

(وإن بشكل خيف لبس يجتنب ... وما لباع قد يرى لنحو حب)

إذا أسند الفعل الثلاثي المعتل العين بعد بنائه للمفعول إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب فإما أن يكون واويا أو يائيا فإن كان واويا نحو سام من السوم وجب عند المصنف كسر الفاء أو الإشمام فتقول سمت ولا يجوز الضم فلا تقول سمت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فإنه بالضم ليس إلا نحو سمت العبد وإن كان يائيا نحو باع من البيع وجب عند المصنف أيضا ضمه أو الإشمام فتقول بعت يا عبد ولا يجوز الكسر فلا تقول بعت لئلا يلتبس بفعل الفاعل فإنه بالكسر فقط نحو بعت الثوب وهذا معنى قوله وإن بشكل خيف لبس يجتنب أي وإن خيف

اللبس في شكل من الأشكال السابقة أعني الضم والكسر والإشمام عدل عنه إلى شكل غيره لا لبس معه هذا ما ذكره المصنف والذي ذكره غيره أن الكسر في الواوي والضم في اليائي والإشمام هو المختار ولكن لا يجب ذلك بل يجوز الضم في الواوي والكسر في اليائي وقوله وما لباع قد يرى لنحو حب معناه أن الذي ثبت لفاء باع من جواز الضم والكسر والإشمام يثبت لفاء المضاعف نحو حب فتقول حب وحب وإن شئت أشممت أي يثبت عند البناء للمفعول لما تليه العين من كل فعل يكون على وزن افتعل أو انفعل وهو معتل العين ما يثبت لفاء باع من جواز الكسر والضم وذلك نحو اختار وانقاد وشبههما فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه الضم نحو اختور وانقود والكسر نحو اختير وانقيد والإشمام وتحرك الهمزة بمثل حركة التاء والقاف .

(وقابل من ظرف أو من مصدر ... أو حرف جر بنيابة حري)

تقدم أن الفعل إذا بني لما لم يسم فاعله أقيم المفعول به مقام الفاعل وأشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يوجد المفعول به أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للنبيابة أي صالحاً لها واحترز بذلك مما لا يصلح للنبيابة كالظرف الذي لا يتصرف والمراد به ما لزم النصب على الظرفية نحو سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه ونحو عندك فلا تقول جلس عندك ولا ركب سحر لئلا تخرجهما عما استقر لهما في لسان العرب من لزوم النصب والمصادر التي لا تتصرف نحو معاذ الله فلا يجوز رفع معاذ الله لما تقدم في الظرف وكذلك ما لا فائدة فيه من الظرف والمصدر والجار والمجرور فلا تقول سير وقت ولا ضرب ضرب ولا جلس في دار لأنه لا فائدة في ذلك ومثال القابل من كل منها قولك سير يوم الجمعة وضرب ضرب شديد ومر بزيد

(ولا ينوب بعض هذي إن وجد ... في اللفظ مفعول به وقد يرد)

مذهب البصريين إلا الأخفش أنه إذا وجد بعد الفعل المبني لما لم يسم فاعله مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور تعين إقامة المفعول به مقام الفاعل فتقول ضرب زيد ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده وما ورد من ذلك شاذ أو مؤول ومذهب الكوفيين أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود تقدم أو تأخر فتقول ضرب ضرب شديد زيدا وضرب زيدا ضرب شديد وكذلك في الباقي واستدلوا لذلك بقراءة أبي جعفر (ليجزى قوما بما كانوا يكسبون) وقول الشاعر :

(لم يعن بالعلياء إلا سيدي ... ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى)

ومذهب الأخفش أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منهما فتقول ضرب في الدار زيد وضرب في الدار زيدا وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به نحو ضرب زيد في الدار فلا يجوز ضرب زيدا في الدار

(وباتفاق قد ينوب الثان من ... باب كسا فيما التباسه أمن)

إذا بني الفعل المتعدي إلى مفعولين لما لم يسم فاعله فإما أن يكون من باب أعطى أو من باب ظن فإن كان من باب أعطى وهو المراد بهذا البيت فذكر المصنف أنه يجوز إقامة الأول منهما وكذلك الثاني وبالاتفاق فتقول كسي زيد حبة وأعطي عمرو درهما وإن شئت أقمت الثاني فتقول أعطي عمرا درهما وكسي زيدا حبة هذا إن لم يحصل لبس بإقامة الثاني فإذا حصل لبس وجب إقامة الأول وذلك نحو أعطيت زيدا عمرا فتعني إقامة الأول فتقول أعطيت زيد عمرا ولا يجوز إقامة الثاني حينئذ لئلا يحصل لبس لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون

آخذا بخلاف الأول ونقل المصنف الاتفاق على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقامته عند أمن اللبس فإن عني به أنه اتفاق من جهة النحويين كلهم فليس بجيد لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأول معرفة والثاني نكرة تعين إقامة الأول فتقول أعطي زيد درهما ولا يجوز عندهم إقامة الثاني فلا تقول أعطي درهم زيدا .

(في باب ظن وأرى المنع اشتهر ... ولا أرى منعا إذا القصد ظهر)

يعني أنه إذا كان الفعل متعديا إلى مفعولين الثاني منهما خبر في الأصل كظن وأخواتها أو كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل كأرى وأخواتها فالأشهر عند النحويين أنه يجب إقامة الأول ويمتنع إقامة الثاني في باب ظن والثاني والثالث في باب أعلم فتقول ظن زيدا قائما ولا يجوز ظن زيدا قائم وتقول أعلم زيد فرسك مسرجا ولا يجوز إقامة الثاني فلا تقول أعلم زيدا فرسك مسرجا ولا إقامة الثالث فتقول أعلم زيدا فرسك مسرج ونقل ابن أبي الربيع الاتفاق على منع إقامة الثالث ونقل الاتفاق أيضا ابن المصنف

وذهب قوم منهم المصنف إلى أنه لا يتعين إقامة الأول لا في باب ظن ولا باب أعلم لكن يشترط ألا يحصل لبس فتقول ظن زيدا قائم وأعلم زيدا فرسك مسرجا وأما إقامة الثالث من باب أعلم فنقل ابن أبي الربيع وابن المصنف الاتفاق على منعه وليس كما زعما فقد نقل غيرهما الخلاف في ذلك فتقول أعلم زيدا فرسك مسرج فلو حصل لبس تعين إقامة الأول في باب ظن وأعلم فلا تقول ظن زيدا عمرو على أن عمرو هو المفعول الثاني ولا أعلم زيدا خالد منطلقا

(وماسوى النائب مما علقا ... بالرافع النصب له محققا)

حكم المفعول القائم مقام الفاعل حكم الفاعل فكما أنه لا يرفع الفعل إلا فاعلا واحدا كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولا واحدا فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحدا منها مقام الفاعل ونصبت الباقي فتقول أعطي زيد درهما وأعلم زيد عمرا قائما وضرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة أمام الأمير في داره .

تعدي الفعل ولزومه

(علامة الفعل المعدي أن تصل ... ها غير مصدر به نحو عمل)
ينقسم الفعل إلى متعد ومتعد ولازم فالمتعدي هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جر نحو ضربت زيدا واللازم ما ليس كذلك وهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو مررت بزيد أو لا مفعول له نحو قام زيد
ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه فعلا متعديا ووافعا ومجاوزا وما ليس كذلك يسمى لازما وقاصرا وغير متعد ويسمى متعديا بحرف جر وعلامة الفعل المتعدي أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر وهي هاء المفعول به نحو الباب أغلقته
واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر فإنها تتصل بالمتعدي واللازم فلا تدل على تعدي الفعل فمثال المتصلة بالمتعدي الضرب ضربته زيدا أي ضربت الضرب زيدا ومثال المتصلة باللازم القيام قمته أي قمت القيام
(فانصب به مفعوله إن لم ينب ... عن فاعل نحو تدبرت الكتب)
شأن الفعل المتعدي أن ينصب مفعوله إن لم ينب عن فاعله نحو تدبرت الكتب فإن ناب عنه وجب رفعه كما تقدم نحو تدبرت الكتب وقد يرفع المفعول وينصب الفاعل عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار ولا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام أحدها ما يتعدى إلى مفعولين وهي قسمان أحدهما ما أصل المفعولين فيه المبتدأ والخير كظن وأخواتها والثاني ما ليس أصلهما ذلك كأعطى وكسا والقسم الثاني ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل كأعلم وأرى والقسم الثالث ما يتعدى إلى مفعول واحد كضرب ونحوه
(ولازم غير المعدي وحتم ... لزوم أفعال السجاي كنهم)
(كذا افعل والمضاهي اقعنسسا ... وما اقتضى نظافة أو دنسا)
(أو عرضا أو طاوع المعدي ... لواحد كمدته فامتدا)
اللازم هو ما ليس بمتعد وهو ما لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ويتحتم اللزوم لكل فعل دال على سجية وهي الطبيعة نحو شرف وكرم وظرف ونهم وكذا كل فعل على وزن افعل نحو اقشعر واطمأن أو على وزن أفعلن نحو اقعنسس واحرنجم أو دل على نظافة كظهر الثوب ونظف أو على دنس كدنس الثوب ووسخ أو دل على عرض نحو مرض زيد واحمر أو كان مطاوعا لما تعدى إلى مفعول واحد نحو مددت الحديد فامتد ودحرجت زيدا فتدحرج واحترز بقوله لواحد مما طاوع المتعدي إلى اثنين فإنه لا يكون لازما بل يكون متعديا إلى مفعول واحد نحو فهمت زيدا المسألة ففهمها وعلمته النحو فتعلمه
(وعد لازما بحرف جر ... وإن حذف فالنصب للمنجر)
(نقلا وفي أن وأن يطرد ... مع أمن لبس كعجبت أن يدوا)
تقدم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بنفسه وذكر هنا أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بحرف جر نحو مررت بزيد وقد يحذف حرف الجر فيصل إلى مفعوله بنفسه نحو مررت زيدا قال الشاعر
(تمررون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم علي إذا حرام)

أي تمرّون بالديار ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس حذف حرف الجر مع غير أن وأن بل يقتصر فيه على السماع وذهب أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي وهو الأخفش الصغير إلى أنه يجوز الحذف مع غيرهما قياساً بشرط تعيين الحرف ومكان الحذف نحو بریت القلم بالسكين فيجوز عنده حذف الباء فتقول بریت القلم السكين فإن لم يتعين الحرف لم يجرز الحذف نحو رغبت في زيد فلا يجوز حذف في لأنه لا يدرى حينئذ هل التقدير رغبت عن زيد أو في زيد وكذلك إن لم يتعين مكان الحذف لم يجرز نحو اخترت القوم من بني تميم فلا يجوز الحذف فلا تقول اخترت القوم بني تميم إذ لا يدرى هل الأصل اخترت القوم من بني تميم أو اخترت من القوم بني تميم وأما أن وأن فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مطرداً بشرط أمن اللبس كقولك عجبت أن يدوا والأصل عجبت من أن يدوا أي من أن يعطوا الدية ومثال ذلك مع أن بالتشديد عجبت من أنك قائم فيجوز حذف من فتقول عجبت أنك قائم فإن حصل لبس لم يجرز الحذف نحو رغبت في أن تقوم أو رغبت في أنك قائم فلا يجوز حذف في لاحتمال أن يكون المحذوف عن فيحصل اللبس واختلف في محل أن وأن عند حذف حرف الجر فذهب الأخفش إلى أنهما في محل جر وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين .

وحاصله أن الفعل اللازم يصل إلى المفعول بحرف الجر ثم إن كان المجرور غير أن وأن لم يجرز حذف حرف الجر إلا سماعاً وإن كان أن وأن جاز ذلك قياساً عند أمن اللبس وهذا هو الصحيح

(والأصل سبق فاعل معنى كمن ... من ألبس من زاركم نسج اليمن)
إذا تعدى الفعل إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل فالأصل تقديم ما هو فاعل في المعنى نحو أعطيت زيدا درهما فالأصل تقديم زيد على درهم لأنه فاعل في المعنى لأنه الآخذ الدرهم وكذا كسوت زيدا حبة وألبس من زاركم نسج اليمن فمن مفعول أول ونسج مفعول ثان والأصل تقديم من على نسج اليمن لأنه اللابس ويجوز تقديم ما ليس فاعلاً معنى لكنه خلاف الأصل

(ويلزم الأصل لموجب عرى ... وترك ذاك الأصل حتماً قد يرى)
أي يلزم الأصل وهو تقديم الفاعل في المعنى إذا طرأ ما يوجب ذلك وهو خوف اللبس نحو أعطيت زيدا عمراً فيجب تقديم الآخذ منهما ولا يجوز تقديم غيره لأجل اللبس إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل وقد يجب تقديم ما ليس فاعلاً في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى نحو أعطيت الدرهم صاحبه فلا يجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلاً في المعنى فلا تقول أعطيت صاحبه الدرهم لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو ممتنع والله أعلم
(وحذف فضلة أجز إن لم يضر ... كحذف ما سيق جواباً أو حصر)

الفضلة خلاف العمدة والعمدة ما لا يستغنى عنه كالفاعل والفضلة ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر كقولك في ضربت زيدا ضربت بحذف المفعول به وكقولك في أعطيت زيدا درهما أعطيت ومنه قوله تعالى (فأما من أعطى واتقى) وأعطيت زيدا ومنه قوله تعالى (ولسوف يعطيك ربك فترضى) وأعطيت درهما قيل ومنه قوله تعالى (حتى يعطوا الجزية) التقدير والله أعلم حتى يعطوكم الجزية فإن ضر حذف الفضلة لم يجرز حذفها كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال نحو أن يقال من ضربت

فتقول ضربت زيدا أو وقع محصورا نحو ما ضربت إلا زيدا فلا يجوز حذف زيدا في الموضعين إذ لا يحصل في الأول الجواب ويبقى الكلام في الثاني دالا على نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه عن غير زيد فلا يفهم المقصود عنه حذفه (ويحذف الناصبها إن علما ... وقد يكون حذفه ملتزما)
يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دل عليه دليل نحو أن يقال من ضربت فتقول زيدا التقدير ضربت زيدا فحذف ضربت لدلالة ما قبله عليه وهذا الحذف جائز وقد يكون واجبا كما تقدم في باب الاشتغال نحو زيدا ضربته التقدير ضربت زيدا ضربته فحذف ضربت وجوبا كما تقدم والله أعلم

المفعول المطلق

(المصدر اسم ما سوى الزمان من ... مدلولي الفعل كأمن من أمن)

الفعل يدل على شيئين الحدث والزمان فقام يدل على قيام في زمن ماض ويقوم يدل على قيام في الحال أو الاستقبال وقم يدل على قيام في المستقبل والقيام هو الحدث وهو أحد مدلولي الفعل وهو المصدر وهذا معنى قوله ما سوى الزمان من مدلولي الفعل فكأنه قال المصدر اسم الحدث كأمن فإنه أحد مدلولي أمن والمفعول المطلق هو المصدر المنتصب تأكيداً لعامله أو بياناً لنوعه أو عدده نحو ضربت ضرباً وسرت سيراً زيد وضربت ضربتين وسمى مفعولاً مطلقاً لصدق المفعول عليه غير مقيد بحرف جر ونحوه بخلاف غيره من المفعولات فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيداً كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له

(بمثله أو فعل أو وصف نصب ... وكونه أصلاً لهذين انتخب)

ينتصب المصدر بمثله أي بالمصدر نحو عجبت من ضربك زيدا ضرباً شديداً أو بالفعل نحو ضربت زيدا ضرباً أو بالوصف نحو أنا ضارب زيدا ضرباً ومذهب البصريين أن المصدر أصل والفعل والوصف مشتقان منه وهذا معنى قوله وكونه أصلاً لهذين انتخب أي المختار أن المصدر أصل لهذين أي الفعل والوصف ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه ومذهب قوم إلى أن المصدر أصل والفعل مشتق منه والوصف مشتق من الفعل ومذهب ابن طلحة إلى أن كلا من المصدر والفعل أصل برأسه وليس أحدهما مشتقاً من الآخر والصحيح المذهب الأول لأن كل فرع يتضمن الأصل وزيادة والفعل والوصف بالنسبة إلى المصدر كذلك لأن كلا منهما يدل على المصدر وزيادة فالفعل يدل على المصدر والزمان والوصف يدل على المصدر والفاعل

(تؤكد أو نوعاً يبين أو عدد ... كسرت سرتين سير ذي رشد)

المفعول المطلق يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم أحدها أن يكون مؤكداً نحو ضربت ضرباً الثاني أن يكون مبيناً للنوع نحو سرت سير ذي رشد وسرت سيراً حسناً الثالث أن يكون مبيناً للعدد نحو ضربت ضربة وضربت ضربات

(وقد ينوب عنه ما عليه دل ... كجد كل الجد وافرح الجد)

قد ينوب عن المصدر ما يدل عليه ككل وبعض مضافين إلى المصدر نحو جد كل الجد وكقوله تعالى (فلا تملوا كل الميل) وضربته بعض الضرب وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور نحو قعدت جلوساً وافرح الجدال فالجلوس نائب مناب القعود لمرادفته له والجدال نائب مناب الفرح لمرادفته له

وكذلك ينوب مناب المصدر اسم الإشارة نحو ضربته ذلك الضرب وزعم بعضهم أنه إذا ناب اسم الإشارة مناب المصدر فلا بد من وصفه بالمصدر كما مثلنا وفيه نظر فمن أمثلة سيبويه ظننت ذاك أي ظننت ذاك الظن فذاك إشارة إلى الظن ولم يوصف به وينوب عن المصدر أيضاً نحو ضربته زيدا أي ضربت الضرب ومنه قوله تعالى (لا أعذبه أحداً من العالمين) أي لا أعذب العذاب وعدده نحو ضربته عشرين ضربة ومنه قوله تعالى (فاجلدوهم ثمانين جلدة) والآلة نحو ضربته سوطاً والأصل ضربته ضرب سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه والله تعالى أعلم

(ولو لتوكيد فوحد أبدا ... وثن واجمع غيره وأفرادا)

لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه بل تجب إفراده فتقول ضربت ضربا وذلك لأنه بمثابة تكرار الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع وأما غير المؤكد وهو المبين للعدد والنوع فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وجمعه فأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه نحو ضربت ضربتين وضربات وأما المبين للنوع فالشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه نحو سرت سيري زيد الحسن والقبيح

وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيته ولا جمعه قياسا بل يقتصر فيه على السماع وهذا اختيار الشلوبين

(وحذف عامل المؤكد امتنع ... وفي سواه لدليل متسع)

المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله لأنه مسوق لتقرير عامله وتقويته والحذف مناف لذلك وأما غير المؤكد فيحذف عامله للدلالة عليه جوازا وجوبا فالمحذوف جوازا كقولك سير زيد لمن قال أي سير سرت وضربتين لمن قال كم ضربت زيدا والتقدير سرت سير زيد وضربته ضربتين وقول ابن المصنف إن قوله وحذف عامل المؤكد امتنع سهو منه لأن حذف قولك ضربا زيدا مصدر مؤكد وعامله محذوف وجوبا كما سيأتي ليس بصحيح وما استدلل به على دعواه من وجوب حذف عامل المؤكد بما سيأتي ليس منه وذلك لأن ضربا زيدا ليس من التأكيد في شيء بل هو أمر خال من التأكيد بمثابة اضرب زيدا لأنه واقع موقعه فكما أن اضرب زيدا لا تأكيد فيه كذلك ضربا زيدا وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء لأن المصدر فيها نائب مناب العامل دال على ما يدل عليه وهو عوض منه ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد ومما يدل أيضا على أن ضربا زيدا ونحوه ليس من المصدر المؤكد لعامله أن المصدر المؤكد لا خلاف في أنه لا يعمل واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل هل يعمل أولا والصحيح أنه يعمل فزيدا في قولك ضربا زيدا منصوب بضربا على الأصح وقيل إنه منصوب بالفعل المحذوف وهو اضرب فعلى القول الأول ناب ضربا عن اضرب في الدلالة على معناه وفي العمل وعلى القول الثاني ناب عنه في الدلالة على المعنى دون العمل

(والحذف حتم مع أت بدلا ... من فعله كندلا للذ كاندلا)

يحذف عامل المصدر وجوبا في مواضع منها إذا وقع المصدر بدلا من فعله وهو مقيس فى الأمر والنهي نحو قياما لا قعودا أي قم قياما ولا تقعد قعودا والدعاء نحو سقيا لك أي سقاك الله وكذلك يحذف عامل المصدر وجوبا إذا وقع المصدر بعد الاستفهام المقصود به التوبيخ نحو أتوانيا وقد علاك المشيب أي أتتوانى وقد علاك ويقل حذف عامل المصدر وإقامة المصدر مقامه في الفعل المقصود به الخبر نحو أفعل وكرامة أي وأكرمك فالمصدر في هذه الأمثلة ونحوها منصوب بفعل محذوف وجوبا والمصدر نائب منابه في الدلالة على معناه وأشار بقوله كندلا إلى ما أنشده سيبويه وهو قول الشاعر :

(يَمرون بالدهنا خفافا عيابهم ... ويرجعن من دارين بجر الحقائب)

(على حين ألهى الناس جل أمورهم ... فندلا زريق المال نذل الثعالب)

فندلا نائب مناب فعل الأمر وهو اندل والندل خطف الشيء بسرعة وزريق منادى والتقدير ندلا يا زريق المال وزريق اسم رجل وأجاز المصنف أن يكون مرفوعا بندلا وفيه نظر

لأنه إن جعل ندلا نائبا مناب فعل الأمر للمخاطب والتقدير أندل لم يصح أن يكون مرفوعا به لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهرا فكذلك ما ناب منابه وإن جعل نائبا مناب فعل الأمر للغائب والتقدير ليندل صح أن يكون مرفوعا به لكن المنقول أن المصدر لا ينوب مناب فعل الأمر للغائب وإنما ينوب مناب فعل الأمر للمخاطب نحو ضربا زيدا أي اضرب زيدا والله أعلم

(وما لتفصيل كما منا ... عامله يحذف حيث عنا)

يحذف أيضا عامل المصدر وجوبا إذا وقع تفصيلا لعاقبة ما تقدمه كقوله تعالى (حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء) فمننا وفداء مصدران منصوبان بفعل محذوف وجوبا والتقدير والله أعلم فإما تمنون منا وإما تفدون فداء وهذا معنى قوله وما لتفصيل إلى آخره أي يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث عن أي عرض (كذا مكرر وذو حصر ورد ... نائب فعل لاسم عين استند)

أي كذلك يحذف عامل المصدر وجوبا إذا ناب المصدر عن فعل استند لاسم عين أي أخبر به عنه وكان المصدر مكررا أو محصورا فمثال المكرر زيد سيرا والتقدير زيد يسير سيرا فحذف يسير وجوبا لقيام التكرير مقامه ومثال المحصور ما زيد إلا سيرا وإنما زيد سيرا والتقدير إلا يسير سيرا فحذف يسير وجوبا لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير فإن لم يكرر ولم يحصر لم يجب الحذف نحو زيد سيرا والتقدير زيد يسير سيرا فإن شئت حذفت يسير وإن شئت صرحت به والله أعلم

(ومنه ما يدعونه مؤكدا ... لنفسه أو غيره فالمبتدا)

(نحو له علي ألف عرفا ... والثان كابني أنت حقا صرفا)

أي من المصدر المحذوف عامله وجوبا ما يسمى المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره فالمؤكد لنفسه الواقع بعد جملة لا تحتل غيره نحو له علي ألف عرفا أي اعترافا فاعترافا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير أعترف اعترافا ويسمى مؤكدا لنفسه لأنه مؤكد للجملة قبله وهي نفس المصدر بمعنى أنها لا تحتل سواه وهذا هو المراد بقوله فالمبتدا أي فالأول من القسمين المذكورين في البيت الأول والمؤكد لغيره هو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتل غيره فتصير بذكره نضا فيه نحو أنت ابني حقا فحقا مصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير أحقه حقا وسمي مؤكدا لغيره لأن الجملة قبله تصلح له ولغيره لأن قولك أنت ابني يحتمل أن يكون حقيقة وأن يكون مجازا على معنى أنت عندي في الحنو بمنزلة ابني فلما قال حقا صارت الجملة نضا في أن المراد البنوة حقيقة فتأثرت الجملة بالمصدر لأنها صارت به نضا فكان مؤكدا لغيره لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثر فيه

(كذاك ذو التشبيه بعد جملة ... كلي بكاء ذات عضله)

أي كذلك يجب حذف عامل المصدر إذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر في المعنى نحو لزيد صوت صوت حمار وله بكاء بكاء الثكلى فصوت حمار مصدر تشبيهي وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير يصوت صوت حمار وقبله جملة وهي لزيد صوت وهي مشتملة على الفاعل في المعنى وهو زيد وكذلك بكاء الثكلى منصوب بفعل محذوف وجوبا والتقدير يبكي بكاء الثكلى فلو لم يكن قبل هذا المصدر جملة وجب الرفع نحو صوته صوت حمار وبكاؤه بكاء الثكلى وكذا لو كان قبله جملة وليست مشتملة على

الفاعل في المعنى نحو هذا بكاء بكاء الثكلى وهذا صوت صوت حمار ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ولكنه مفهوم من تمثيله .

المفعول له

(ينصب مفعولا له المصدر إن ... أبان تعليلا كجد شكرا وذن)

(وهو بما يعمل فيه متحد ... وقتا وفاعلا وإن شرط فقد)

(فاجرره بالحرف وليس يمتنع ... مع الشروط كلزهد ذا قنع)

المفعول له هو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل نحو جد شكرا فشكرا مصدر وهو مفهم للتعليل لأن المعنى جد لأجل الشكر ومشارك لعامله وهو جد في الوقت لأن زمن الشكر وهو زمن الجود وفي الفاعل لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر وكذلك ضربت ابني تأديبا فتأديبا مصدر وهو مفهم للتعليل إذ يصح أن يقع في جواب لم فعلت الضرب وهو مشارك لضربت في الوقت والفاعل

وحكمه جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة أعني المصدرية وإبانة التعليل واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل فإن فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل وهو اللام أو من أو في أو الباء فمثال ما عذمت فيه المصدرية قولك جئتكم للسمن ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت جئتكم اليوم للإكرام غدا ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل جاء زيد لإكرام عمرو له ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط نحو هذا قنع لزهد وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كونه مصدرا ولا يشترط اتحاده مع عامله في الوقت ولا في الفاعل فجوزوا نصب إكرام في المثالين السابقين والله أعلم

(وقل أن يصحبها المجرد ... والعكس في مصحوب آل وأنشدوا)

(لا أقعد الجبن عن الهيحاء ... ولو توالى زمر الأعداء)

المفعول له المستكمل للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال أحدها أن يكون مجردا عن الألف واللام والإضافة والثاني أن يكون محلى بالألف واللام والثالث أن يكون مضافا وكلها يجوز أن تجر بحرف التعليل لكن الأكثر فيما تجرد عن الألف واللام والإضافة النصب نحو ضربت ابني تأديبا ويجوز جره فتقول ضربت ابني لتأديب وزعم الجزولي أنه لا يجوز جره وهو خلاف ما صرح به النحويون وما صحب الألف واللام بعكس المجرد فالأكثر جره ويجوز النصب فـضربت ابني للتأديب أكثر من ضربت ابني التأديب ومما جاء فيه منصوبا ما أنشده المصنف :

(لا أقعد الجبن عن الهيحاء ...)

البيت فالجبن مفعول له أي لا أقعد لأجل الجبن ومثله قوله :

(فليت لي بهم قوما إذا ركبوا ... شنوا الإغارة فرسانا وركبانا)

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران النصب والجر على السواء فتقول ضربت ابني تأديبه ولتأديبه وهذا قد يفهم من كلام المصنف لأنه لما ذكر أنه يقل جر المجرد ونصب المصاحب للألف واللام علم أن المضاف لا يقل فيه واحد منهما بل يكثر فيه الأمران ومما جاء منصوبا قوله تعالى (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت) ومنه قوله : (وأغفر عوراء الكريم ادخاره ... وأعرض عن شتم اللئيم تكرما)

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

(الظرف وقت أو مكان ضمنا ... فى باطراد كهنا امكث أزمننا)

عرف المصنف الظرف بأنه زمان أو مكان ضمن معنى فى باطراد نحو أمكث هنا أزمننا فهنا ظرف مكان وأزمننا ظرف زمان وكل منهما تضمن معنى فى لأن المعنى امكث فى هذا الموضع وفى أزمن واحترز بقوله ضمن معنى فى مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى فى كما إذا جعل اسم الزمان أو المكان مبتدأ أو خبرا نحو يوم الجمعة يوم مبارك ويوم عرفة يوم مبارك والدار لزيد فإنه لا يسمى ظرفا والحالة هذه وكذلك ما وقع منهما مجرورا نحو سرت فى يوم الجمعة وجلست فى الدار على أن فى هذا ونحوه خلافا فى تسميته ظرفا فى الاصطلاح وكذلك ما نصب منهما مفعولا به نحو بنيت الدار وشهدت يوم الجمل واحترز بقوله باطراد من نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشام فإن كل واحد من البيت والدار والشام متضمن معنى فى ولكن تضمنه معنى فى ليس مطردا لأن أسماء المكان المختصة لا يجوز حذف فى معها فليس البيت والدار والشام فى المثل منصوبة على الظرفية وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به لأن الظرف هو ما تضمن معنى فى باطراد وهذه متضمنة معنى فى لا باطراد هذا تقرير كلام المصنف وفيه نظر لأنه إذا جعلت هذه الثلاثة ونحوها منصوبة على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنة معنى فى لأن المفعول به غير متضمن معنى فى فكذلك ما شبه به فلا يحتاج إلى قوله باطراد ليخرجها فإنها خرجت بقوله ما ضمن معنى فى والله تعالى أعلم

(فانصبه بالواقع فيه مظهرا ... كان وإلا فانوه مقدرا)

حكم ما تضمن معنى فى من أسماء الزمان والمكان النصب والناصب له ما وقع فيه وهو المصدر نحو عجبت من ضربك زيدا يوم الجمعة عند الأمير أو الفعل نحو ضربت زيدا يوم الجمعة أمام الأمير أو الوصف نحو أنا ضارب زيدا اليوم عندك وظاهر كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقع فيه فقط وهو المصدر وليس كذلك بل ينصبه هو وغيره كالفعل والوصف والناصب له إما مذكور كما مثل أو محذوف جوازا نحو أن يقال متى جئت فتقول يوم الجمعة وكم سرت فتقول فرسخين والتقدير جئت يوم الجمعة وسرت فرسخين أو وجوبا كما إذا وقع الظرف صفة نحو مررت برجل عندك أو صلة نحو جاء الذي عندك أو حالا نحو مررت بزيد عندك أو خبرا فى الحال أو فى الأصل نحو زيد عندك وظننت زيدا عندك فالعامل فى هذه الظروف محذوف وجوبا فى هذه المواضع كلها والتقدير فى غير الصلة استقر أو مستقر وفى الصلة استقر لأن الصلة لا تكون إلا جملة والفعل مع فاعله جملة واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة والله أعلم

(وكل وقت قابل ذاك وما ... يقبله المكان إلا مبهما)

(نحو الجهات والمقادير وما ... صيغ من الفعل كرمى من رمى)

يعنى أن اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية مبهما كان نحو سرت لحظة وساعة أو مختصا إما بإضافة نحو سرت يوم الجمعة أو بوصف نحو سرت يوما طويلا أو بعدد نحو سرت يومين وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلا نوعان أحدهما المبهم والثاني ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره والمبهم كالجهات الست نحو فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف ونحو هذا كالمقادير نحو غلوة وميل وفرسخ وبريد تقول جلست فوق الدار وسرت

غلو فتنصبهما على الظرفية وأما ما صيغ من المصدر نحو مجلس زيد ومقعده فشرط نصبه قياساً أن يكون عامله من لفظه نحو قعدت مقعد زيد وجلست مجلس عمرو فلو كان عامله من غير لفظه تعين جره بفي نحو جلست في مرمى زيد فلا تقول جلست مرمى زيد إلا شذوذاً ومما ورد من ذلك قولهم هو مني مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناطق الثريا أي كائن مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناطق الثريا هو مني في مقعد القابلة وفي مزجر الكلب وفي مناطق الثريا ولكن نصب شذوذاً ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي وإلى هذا أشار بقوله (وشرط كون ذا مقياساً أن يقع ... ظرفاً لما في أصله معه اجتماع)

أي وشرط كون نصب ما اشتق من المصدر مقياساً أن يقع ظرفاً لما اجتماع معه في أصله أي أن ينتصب بما يجامعه في الاشتقاق من أصل واحد كجماعة جلست بمجلس في الاشتقاق من الجلوس فأصلهما واحد وهو الجلوس وظاهر كلام المصنف أن المقادير وما صيغ من المصدر مبهمان أما المقادير فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة لأنها وإن كانت معلومة المقدار فهي مجهولة الصفة وذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنها ليست من الظروف المبهمة لأنها معلومة المقدار وأما ما صيغ من المصدر فيكون مبهماً نحو جلست مجلساً ومختصاً نحو جلست مجلس زيد وظاهر كلامه أيضاً أن مرمى مشتق من رمى وليس هذا على مذهب البصريين فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر لا من الفعل وإذا تقرر أن المكان المختص وهو ما له أقطار تحويه لا ينتصب ظرفاً فاعلم أنه سمع نصب كل مكان مختص مع دخل وسكن ونصب الشأم مع ذهب نحو دخلت البيت وسكنت الدار وذهبت الشأم واختلف الناس في ذلك فقليل هي منصوبة على الظرفية شذوذاً وقيل منصوبة على إسقاط حرف الجر والأصل دخلت في الدار فحذف حرف الجر فانتصب الدار نحو مررت زيدا وقيل منصوبة على التشبيه بالمفعول به (وما يرى ظرفاً وغير ظرف ... فذاك ذو تصرف في العرف)

(وغير ذي التصرف الذي لزم ... ظرفية أو شبهها من الكلم)
ينقسم اسم الزمان واسم المكان إلى متصرف وغير متصرف فالمتصرف من ظرف الزمان أو المكان ما استعمل ظرفاً وغير ظرف كيوم ومكان فإن كل واحد منهما يستعمل ظرفاً نحو سرت يوماً وجلست مكاناً ويستعمل مبتدأً نحو يوم الجمعة يوم مبارك ومكانك حسن وفاعلاً نحو جاء يوم الجمعة وارتفع مكانك وغير المتصرف هو ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو سحر إذا أردته من يوم بعينه فإن لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى (إلا آل لوط نجيناهم بسحر) وفوق نحو جلست فوق الدار فكل واحد من سحر وفوق لا يكون إلا ظرفاً والذي لزم الظرفية أو شبهها عند ولدن والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بمن نحو خرجت من عند زيد ولا تجر عند إلا بمن فلا يقال خرجت إلى عنده وقول العامة خرجت إلى عنده خطأ

(وقد ينوب عن مكان مصدر ... وذاك في ظرف الزمان يكثر)
ينوب المصدر عن ظرف المكان قليلاً كقولك جلست قرب زيد أي مكان قرب زيد فحذف المضاف وهو مكان وأقيم المضاف إليه مقامه فأعرب بإعرابه وهو النصب على الظرفية ولا ينقص ذلك فلا تقول آتيك جلوس زيد تريد مكان جلوسه ويكثر إقامة المصدر مقام ظرف الزمان نحو آتيك طلوع الشمس وقدوم الحاج وخروج زيد والأصل وقت طلوع

الشمس ووقت قدوم الحاج ووقت خروج زيد فحذف المضاف وأعرّب المضاف إليه بإعرابه وهو
مقيس في كل مصدر

المفعول معه

(ينصب تالي الواو مفعولا معه ... في نحو سيري والطريق مسرعه)

(بما من الفعل وشبهه سبق ... ذا النصب لا بالواو في القول الأحق)

المفعول معه هو الاسم المنتصب بعد واو بمعنى مع والناصب له ما تقدمه من الفعل أو شبهه فمثال الفعل سيري والطريق مسرعة أي سيري مع الطريق فالطريق منصوب بسيري ومثال شبه الفعل زيد سائر والطريق وأعجبني سيرك والطريق فالطريق منصوب بسائر وسيرك وزعم قوم أن الناصب للمفعول معه الواو وهو غير صحيح لأن كل حرف اختص بالاسم ولم يكن كالجاء منه لم يعمل إلا الجر كحروف الجر وإنما قيل ولم يكن كالجاء منه احترازا من الألف واللام فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئا لكونها كالجاء منه بدليل تخطي العامل لها نحو مررت بالغلام ويستفاد من قول المصنف في نحير سيري والطريق مسرعة أن المفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك وهو كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع وتقدمه فعل أو شبهه وهذا هو الصحيح من قول النحويين وكذلك يفهم من قوله بما من الفعل وشبهه سبق أن عامله لا بد أن يتقدم عليه فلا تقول والنيل سرت وهذا باتفاق أما تقدمه على مصاحبه نحو سار والنيل زيد ففيه خلاف والصحيح منعه

(وبعد ما استفهام أو كيف نصب ... بفعل كون مضمير بعض العرب)

حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه كما تقدم تمثيله وسمع من كلام العرب نصبه بعد ما وكيف الاستفهاميتين من غير أن يلفظ بفعل نحو ما أنت وزيدا وكيف أنت وقصعة من ثريد فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمير مشتق من الكون والتقدير ما تكون وزيدا وكيف تكون وقصعة من ثريد فزيذا وقصعة منصوبان بتكون المضمرة

(والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق ... والنصب مختار لدى ضعف النسق)

(والنصب إن لم يجز العطف يجب ... أو اعتقد إضمار عامل نصب)

الاسم الواقع بعد هذه الواو إما أن يمكن عطفه على ما قبله أولا فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعف أو بلا ضعف فإن أمكن عطفه بلا ضعف فهو أحق من النصب نحو كنت أنا وزيد كالأخوين فرفع زيد عطفا على المضمير المتصل أولى من نصبه مفعولا معه لأن العطف ممكن للفصل والتشريك أولى من عدم التشريك ومثله سار زيد وعمرو فرفع عمرو أولى من نصبه وإن أمكن العطف بضعف فالنصب على المعية أولى من التشريك لسلامته من الضعف نحو سرت وزيدا فنصب زيد أولى من رفعه لضعف العطف على المضمير المرفوع المتصل بلا فاصل وإن لم يمكن عطفه تعين النصب على المعية أو على إضمار فعل يليق به كقوله

(علفتها تبنا وماء باردا ...)

فماء منصوب على المعية أو على إضمار فعل يليق به والتقدير وسقيتها ماء باردا وكقوله تعالى (فأجمعوا أمركم وشركاءكم) فقوله وشركاءكم لا يجوز عطفه على أمركم لأن العطف على نية تكرار العامل إذ لا يصح أن يقال أجمعت شركائي وإنما يقال أجمعت أمري وجمعت شركائي فشركائي منصوب على المعية والتقدير والله أعلم فأجمعوا أمركم مع شركائكم أو منصوب بفعل يليق به والتقدير فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم

الاستثناء

(ما استثنى الا مع تمام ينتصب ... وبعد نفي أو كنفي انتخب)

(إتباع ما اتصل وانصب ما انقطع ... وعن تميم فيه إبدال وقع)

حكم المستثنى بإلا النصب إن وقع بعد تمام الكلام الموجب سواء كان متصلاً أو منقطعاً نحو قام القوم إلا زيدا وضربت القوم إلا زيدا ومررت بالقوم إلا زيدا وقام القوم إلا حمارة وضربت القوم إلا حمارة ومررت بالقوم إلا حمارة فزيداً في هذه المثل منصوب على الاستثناء وكذلك حمارة والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة إلا واختار المصنف في غير هذا الكتاب أن الناصب له إلا وزعم أنه مذهب سيبويه وهذا معنى قوله ما استثنى الا مع تمام ينتصب أي أنه ينتصب الذي استثنى إلا مع تمام الكلام إذا كان موجباً فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجب وهو المشتمل على النفي أو شبهه والمراد بشبه النفي النهي والاستفهام فإما أن يكون الاستثناء متصلاً أو منقطعاً والمراد بالمتصل أن يكون المستثنى بعضاً مما قبله وبالمنقطع ألا يكون بعضاً مما قبله فإن كان متصلاً جاز نصبه على الاستثناء وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب وهو المختار والمشهور أنه بدل من متبوعه وذلك نحو ما قام أحد إلا زيد وإلا زيدا ولا يقيم أحد إلا زيد وإلا زيدا وهل قام أحد إلا زيد وإلا زيدا وما ضربت أحد إلا زيدا ولا تضرب أحد إلا زيدا وهل ضربت أحد إلا زيدا فيجوز في زيد أن يكون منصوباً على الاستثناء وأن يكون منصوباً على البدلية من أحد وهذا هو المختار وتقول ما مررت بأحد إلا زيد وإلا زيدا ولا تمرر بأحد إلا زيد وإلا زيدا وهل مررت بأحد إلا زيد وإلا زيدا وهذا معنى قوله وبعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل أي اختير إتباع الاستثناء المتصل إن وقع بعد نفي أو شبه نفي وإن كان الاستثناء منقطعاً تعين النصب عند جمهور العرب فتقول ما قام القوم إلا حمارة ولا يجوز الإتباع وأجازه بنو تميم فتقول ما قام القوم إلا حمارة وما ضربت القوم إلا حمارة وما مررت بالقوم إلا حمارة وهذا هو المراد بقوله وانصب ما انقطع أي انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه فمعنى البيتين أن الذي استثنى بإلا ينتصب إن كان الكلام موجباً ووقع بعد تمامه وقد نبه على هذا التقييد بذكره حكم النفي بعد ذلك وإطلاق كلامه يدل على أنه ينتصب سواء كان متصلاً أو منقطعاً وإن كان غير موجب وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي انتخب أي اختير إتباع ما اتصل ووجب نصب ما انقطع عند غير بني تميم وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع

(وغير نصب سابق في النفي قد ... يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد)

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجباً أو غير موجب فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى نحو قام إلا زيدا القوم وإن كان غير موجب فالمختار نصبه فتقول ما قام إلا زيدا القوم ومنه قوله :

(فمالي إلا آل أحمد شيعه ... ومالي إلا مذهب الحق مذهب)

وقد روي رفعه فتقول ما قام إلا زيد القوم قال سيبويه حدثني يونس أن قوما يوثق بعربيتهم يقولون مالي إلا أخوك ناصر وأعربوا الثاني بدلاً من الأول على القلب لهذا السبب ومنه قوله :

(فإنهم يرجون منه شفاعه ... إذا لم يكن إلا النبيون شافع)

فمعنى البيت إنه قد ورد في المستثنى السابق غير النصب وهو الرفع وذلك إذا كان الكلام غير موجب نحو ما قام إلا زيد القوم ولكن المختار نصبه وعلم من تخصيصه ورود غير النصب بالنفي أن الموجب يتعين فيه النصب نحو قام إلا زيدا القوم (وإن يفرغ سابق إلا لما ... بعد يكن كما لو الا عدما)

إذا تفرغ سابق إلا لما بعدها أي لم يشتغل بما يطلبه كان الاسم الواقع بعد إلا معربا بإعراب ما يقتضيه ما قبل إلا قبل دخولها وذلك نحو ما قام إلا زيد وما ضربت إلا زيدا وما مررت إلا بزيد فزيد فاعل مرفوع بقام وزيدا منصوب بضربت وبزيد متعلق بمررت كما لو لم تذكر إلا وهذا هو الاستثناء المفرغ ولا يقع في كلام موجب فلا تقول ضربت إلا زيدا (وألغ إلا ذات تأكيد كلا ... تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا)

إذا كررت إلا لقصد التوكيد لم تؤثر فيما دخلت عليه شيئا ولم تفد غير تأكيد الأولى وهذا معنى إلغائها وذلك في البدل والعطف نحو ما مررت بأحد إلا زيد إلا أخيك فأخيك بدل من زيد ولم تؤثر فيه إلا شيئا أي لم تفد فيه استثناء مستقلا وكأنك قلت ما مررت بأحد إلا زيد أخيك ومثله لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا والأصل لا تمرر بهم إلا الفتى العلا فالعلا بدل من الفتى وكررت إلا تأكيدا ومثال العطف قام القوم إلا زيدا وإلا عمرا والأصل إلا زيدا وعمرا ثم كررت إلا تأكيدا ومنه قوله

(هل الدهر إلا ليلة ونهارها ... وإلا طلوع الشمس ثم غيارها)
والأصل وطلوع الشمس وكررت إلا تأكيدا حذف وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قوله :

(مالك من شيخك إلا عمله ... إلا رسيمة وإلا رمله)
والأصل إلا عمله رسيمة ورمله فرسيمة بدل من عمله ورمله معطوف على رسيمة وكررت إلا فيهما تأكيدا

(وإن تكرر لا لتوكيد فمع ... تفريغ التأثير بالعامل دع)
(فى واحد مما بإلا استثنى ... وليس عن نصب سواء مغنى)
إذا كررت إلا لغير التوكيد وهي التي يقصد بها ما يقصد بما قبلها من الاستثناء ولو أسقطت لما فهم ذلك فلا يخلو إما أن يكون الاستثناء مفرغا أو غير مفرغ فإن كان مفرغا شغلت العامل بواحد ونصبت الباقي فتقول ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا ولا يتعين واحد منها لشغل العامل بل أيها شئت شغلت العامل به ونصبت الباقي وهذا معنى قوله فمع تفريغ إلى آخره أي مع الاستثناء المفرغ اجعل العامل في واحد مما استثنيته بإلا وانصب الباقي وإن كان الاستثناء غير مفرغ وهذا هو المراد بقوله

(ودون تفريغ مع التقدم ... نصب الجميع احكم به والتزم)
(وانصب لتأخير وجيء بواحد ... منها كما لو كان دون زائد)
(كلم يفوا إلا امرؤ إلا علي ... وحكمها في القصد حكم الأول)
فلا يخلو إما أن تتقدم المستثنى على المستثنى منه أو تتأخر فإن تقدمت المستثنىات وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجبا أو غير موجب نحو قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا القوم وما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا القوم وهذا معنى قوله ودون تفريغ البيت وإن تأخرت فلا يخلو إما أن يكون الكلام موجبا أو غير موجب فإن كان موجبا وجب نصب الجميع فتقول

قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا وإن كان غير موجب عوامل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء فيبدل مما قبله وهو المختار أو ينصب وهو قليل كما تقدم وأما باقيها فيجب نصبه وذلك نحو ما قام أحد إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا فزيد بدل من أحد وإن شئت أبدلت غيره من الباقيين ومثله قول المصنف لم يفوا إلا امرؤ إلا علي فامرؤ بدل من الواو في يفوا وهذا معنى قوله وانصب لتأخير إلى آخره أي وانصب المستثنيات كلها إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام موجبا وإن كان غير موجب فجاء بواحد منها معربا بما كان يعرب به لو لم يتكرر المستثنى وانصب الباقي ومعنى قوله وحكمها في القصد حكم الأول أن ما يتكرر من المستثنيات حكمه في المعنى حكم المستثنى الأول فيثبت له ما يثبت للأول من الدخول والخروج ففي قولك قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا الجميع مخرجون وفي قولك ما قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا الجميع داخلون وكذا في قولك ما قام أحد إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا الجميع داخلون (واستثن مجرورا بغير معربا ... بما لمستثنى بإلا نسبا)

استعمل بمعنى إلا في الدلالة على الاستثناء ألفاظ منها ما هو اسم وهو غير وسوى وسوى وسواء ومنها ما هو فعل وهو ليس ولا يكون ومنها ما يكون فعلا وحرفا وهو عدا وخلا وحاشا وقد ذكرها المصنف كلها فأما غير وسوى وسوى وسواء فحكم المستثنى بها الجبر لإضافتها إليه وتعرب غير بما كان يعرب به المستثنى مع إلا فتقول قام القوم غير زيد بنصب غير كما تقول قام القوم إلا زيدا بنصب زيد وتقول ما قام أحد غير زيد وغير زيد بالإتباع والنصب والمختار الإتباع كما تقول ما قام أحد إلا زيد ولا زيدا وتقول ما قام غير زيد فترفع غير وجوبا كما تقول ما قام إلا زيد برفعه حذف وجوبا وتقول ما قام أحد غير حمار بنصب غير عند غير بني تميم والإتباع عند بني تميم كما تفعل في قولك ما قام أحد إلا حمار وإلا حمارا وأما سوى فالمشهور فيها كسر السين والقصر ومن العرب من يفتح سينها ويمد ومنهم من يضم سينها ويقصر ومنهم من يكسر سينها ويمد وهذه اللغة لم يذكرها المصنف وقل من ذكرها وممن ذكرها الفاسي في شرحه للشاطبية ومذهب سيبويه والفراء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفا فإذا قلت قام القوم سوى زيد فسوى عندهم منصوبة على الظرفية وهي مشعرة بالاستثناء ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر واختار المصنف أنها كغير فتعامل بما تعامل به غير من الرفع والنصب والجبر وإلى هذا أشار بقوله

(ولسوى سوى سواء اجعلا ... على الأصح ما لغير جعل)

فمن استعمالها مجرورة قوله (دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدوا من سوى أنفسها) وقوله (ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشجرة البيضاء في الثور الأسود أو كالشجرة السوداء في الثور الأبيض) وقول الشاعر :

(ولا ينطق الفحشاء من كان منهم ... إذا جلسوا منا ولا من سوائنا)

ومن استعمالها مرفوعة قوله :

(وإذ تباع كريمة أو تشتري ... فسواك بائعها وأنت المشتري)

وقوله :

(ولم يبق سوى العدوان ... دناهم كما دانوا)

فسواك مرفوع بالابتداء وسوى العدوان مرفوع بالفاعلية ومن استعمالها منصوبة على غير الظرفية قوله :

(لديك كفيل بالمنى لمؤمل ... وإن سواك من يؤمله يشقى)

فسواك اسم إن هذا تقرير كلام المصنف ومذهب سيبويه والجمهور أنها لا تخرج عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل (واستثن ناصبا بليس وخلا ... وبعدا وب يكون بعد لا) أي استثن بليس وما بعدها ناصبا المستثنى فتقول قام القوم ليس زيدا وخلا زيدا وعدا زيدا ولا يكون زيدا فريدا في قولك ليس زيدا ولا يكون زيدا منصوب على أنه خبر ليس ولا يكون واسمهما ضمير مستتر والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم والتقدير ليس بعضهم زيدا ولا يكون بعضهم زيدا وهو مستتر وجوبا وفي قولك خلا زيدا وعدا زيدا منصوب على المفعولية وخلا وعدا فعلان فاعلهما في المشهور ضمير عائد على البعض المفهوم من القوم كما تقدم وهو مستتر وجوبا والتقدير خلا بعضهم زيدا وعدا بعضهم زيدا ونبه بقوله وب يكون بعد لا وهو قيد في يكون فقط على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير يكون وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد لا فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي نحو لم وإن ولن ولما وما (واجرر بسابقي يكون إن ترد ... وبعد ما انصب وانجرار قد يرد) .

أي إذا لم تتقدم ما على خلا وعدا فاجرر بهما إن شئت فتقول قام القوم خلا زيدا وعدا زيد فخلا وعدا حرفا جر ولم يحفظ سيبويه الجر بهما وإنما حكاه الأخفش فمن الجر بخلا قوله :

(خلا الله لا أرجو سواك وإنما ... أعد عيالي شعبة من عيالك)

ومن الجر بعدا قوله :

(تركنا في الحضيض بنات عوج ... عواكف قد خضعن إلى النسور)

(أبجنا حيهم قتلا وأسرا ... عدا الشمطاء والطفل الصغير)

فإن تقدمت عليهما ما وجب النصب بهما فتقول قام القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا فما مصدرية وخلا وعدا صلتها وفاعلهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدم تقريره وزيدا مفعول وهذا معنى قوله وبعد ما انصب هذا هو المشهور وأجاز الكسائي الجر بهما بعد ما على جعل ما زائدة وجعل خلا وعدا حرفي جر فتقول قام القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا وهذا معنى قوله وانجرار قد يرد وقد حكى الجرمي في الشرح الجر بعد ما عن بعض العرب (وحيث جرا فهما حرفان ... كما هما إن نصبا فعلان)

أي إن جررت بخلا وعدا فهما حرفا جر وإن نصبت بهما فهما فعلان وهذا مما لا خلاف فيه .

(وكخلا حاشا ولا تصحب ما ... وقيل حاش وحشا فاحفظهما)

المشهور أن حاشا لا تكون إلا حرف جر فتقول قام القوم حاشا زيد بجر زيد وذهب الأخفش والجرمي والمازني والمبرد وجماعة منهم المصنف إلى أنها مثل خلا تستعمل فعلا فتنصب ما بعدها وحرفا فتجر ما بعدها فتقول قام القوم حاشا زيدا وحاشا زيد وحكى جماعة منهم الفراء وأبو زيد الأنصاري والشيباني النصب بها ومنه اللهم اغفر لي ولن يسمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع وقوله :

(حاشا قريشا فإن الله فضلهم ... على البرية بالإسلام والدين)

وقول المصنف ولا تصحب ما معناه أن حاشا مثل خلا في أنها تنصب ما بعدها أو تجره ولكن لا تتقدم عليها ما كما تتقدم على خلا فلا تقول قام القوم ما حاشا زيدا وهذا الذي ذكره هو الكثير وقد صحبتها ما قليلا ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله (قال أسامه أحب الناس إلي ما حاشا فاطمة)
وقوله (رأيت الناس ما حاشا قريشا ... فإننا نحن أفضلهم فعلا)
ويقال في حاشا حاش وحشا

الحال

(الحال وصف فضلة منتصب ... مفهوم في حال كفردا أذهب)

عرف الحال بأنه الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة نحو فردا أذهب ففردا حال لوجود القيود المذكورة فيه ، وخرج بقوله فضلة الوصف الواقع عمدة نحو زيد قائم وبقوله للدلالة على الهيئة التمييز المشتق نحو لله دره فارسا فإنه تمييز لا حال على الصحيح إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل التعجب من فروسيته فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته وكذلك رأيت رجلا راكبا فإن راكبا لم يسق للدلالة على الهيئة بل لتخصيص الرجل وقول المصنف مفهم في حال هو معنى قولنا للدلالة على الهيئة (وكونه منتقلا مشتقا ... يغلب لكن ليس مستحقا)

الأكثر في الحال أن تكون منتقلة مشتقة ومعنى الانتقال ألا تكون ملازمة للمتصف بها نحو جاء زيد راكبا فراكبا وصف منتقل لجواز انفكاكه عن زيد بأن يجيء ماشيا وقد تجيء الحال غير منتقلة أي وصفا لازما نحو دعوت الله سميعا وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها وقوله :

(فجاءت به سبط العظام كأنما ... عمامته بين الرجال لواء)

فسميعا وأطول وسبط أحوال وهي أوصاف لازمة وقد تأتي الحال جامدة ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنف بعضها بقوله

(ويكثر الجمود في سعر وفي ... مبدي تأول بلا تكلف)

(كبعه مدا بكذا يدا بيد ... وكر زيد أسدا أي كأسد)

يكثر مجيء الحال جامدة إن دلت على سعر نحو بعد مدا بدرهم فمدا حال جامدة وهي في معنى المشتق إذ المعنى بعه مسعرا كل مد بدرهم ويكثر جمودها أيضا فيما دل على تفاعل نحو بعه يدا بيد أي مناجزة أو على تشبيهه نحو كر زيد أسدا أي مشبها الأسد فيد وأسد جامدان وصح وقوعهما حالا لظهور تأولهما بمشتق كما تقدم وإلى هذا أشار بقوله وفي مبدي تأول أي يكثر مجيء الحال جامدة حيث ظهر تأولها بمشتق وعلم بهذا وما قبله أن قول النحويين إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة معناه أن ذلك هو الغالب لا أنه لازم وهذا معنى قوله فيما تقدم لكن ليس مستحقا

(والحال إن عرف لفظا فاعتقد ... تنكيره معنى كوحده اجتهد)

مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة وأن ما ورد منها معرفا لفظا فهو منكر معنى كقولهم جاءوا الجماء الغفير : (وأرسلها العراق) .

واجتهد وحدك وكلمته فاه إلى في فالجماء والعراق ووحده وفاه أحوال وهي معرفة لكنها مؤولة بنكرة والتقدير جاءوا جميعا وأرسلها معتركة واجتهد منفردا وكلمته مشافهة وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب

وفصل الكوفيون فقالوا إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها وإلا فلا فمثال ما تضمن معنى الشرط زيد الراكب أحسن منه الماشي ، فالراكب والماشي حالان وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط إذ التقدير زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها فلا تقول جاء زيد الراكب إذ لا يصح جاء زيد إن ركب

(ومصدر منكر حالا يقع ... بكثرة كبغته زيد طلع)

حق الحال أن يكون وصفا وهو ما دل على معنى وصاحبه كقائم وحسن ومضروب فوقوعها مصدرا على خلاف الأصل إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى وقد كثر مجيء الحال

مصدرا نكرة ولكنه ليس بمقيس لجيئه على خلاف الأصل ومنه زيد طلع بغتة فبغتة مصدر نكرة وهو منصوب على الحال والتقدير زيد طلع باغتا هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الأخفش والمبرد إلى أنه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد يبغت بغتة فيبغت عندهما هو الحال لا بغتة وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهب إليه ولكن الناصب له عندهم الفعل المذكور وهو طلع لتأويله بفعل من لفظ المصدر والتقدير في قولك زيد طلع بغتة زيد بغت بغتة فيؤولون طلع ببغت وينصبون به بغتة

(ولم ينكر غالبا ذو الحال إن ... لم يتأخر أو يخصص أو يبين)
(من بعد نفي أو مضاهيه كلا ... يبع امرؤ على امرئ مستهلا)
حتى صاحب الحال أن يكون معرفة ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مسوغ وهو أحد أمور منها أن يتقدم الحال على النكرة نحو فيها قائما رجل وكقول الشاعر وأنشده سيبويه (وبالجسم مني بينا لو علمته ... شحوب وإن تستشهدي العين تشهد) وكقوله :

(وما لام نفسي مثلها لي لائم ... ولا سد فقري مثل ما ملكت يدي)
فقائما حال من رجل وبيننا حال من شحوب ومثلها حال من لائم ومنها أن تخصص النكرة بوصف أو بإضافة فمثال ما تخصص بوصف قوله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا) وكقول الشاعر :

(نجيت يا رب نوحا واستجبت له ... في فلك ماخر في اليم مشحونا)
(وعاش يدعو بآيات مبينة ... في قومه ألف عام غير خمسينا)
ومثال ما تخصص بالإضافة قوله تعالى (في أربعة أيام سواء للسائلين) ومنها أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه وشبه النفي هو الاستفهام والنهي وهو المراد بقوله أو يبين من بعد نفي أو مضاهيه فمثال ما وقع بعد النفي قوله :

(ما حم من موت حمى واقيا ... ولا ترى من أحد باقيا)
ومنه قوله تعالى (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) فلها كتاب جملة في موضع الحال من قرية وصح مجيء الحال من النكرة لتقدم النفي عليها ولا يصح كون الجملة صفة لقرية خلافا للزمخشري لأن الواو لا تفصل بين الصفة والموصوف وأيضا وجود إلا مانع من ذلك إذ لا يعترض إلا بين الصفة والموصوف وممن صرح بمنع ذلك أبو الحسن الأخفش في المسائل وأبو علي الفارسي في التذكرة ومثال ما وقع بعد الاستفهام قوله :

(يا صاح هل حم عيش باقيا فترى ... لنفسك العذر في إبعادها الأملا)
ومثال ما وقع بعد النهي قول المصنف لا يبع امرؤ على امرئ مستهلا وقول قطري بن الفجاءة :

(لا يركن أحد إلى الإحجام ... يوم الوغى متخوفا لحمام)
واحترز بقوله غالبا مما قل مجيء الحال فيه من النكرة بلا مسوغ من المسوغات المذكورة ومنه قولهم مررت بماء فعدة رجل وقولهم عليه مائة بيضا وأجاز سيبويه فيها رجل قائما وفي الحديث (صلى رسول الله قاعدا وصلى وراءه رجال قياما)

(وسبق حال ما بحرف جر قد ... أبوا ولا أمنعه فقد ورد)
مذهب جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف فلا
تقول في مررت بهند جالسة مررت جالسة بهند وذهب الفارسي وابن كيسان وابن برهان إلى
جواز ذلك وتابعهم المصنف لورود السماع بذلك ومنه قوله :
(لئن كان برد الماء هيمان صاديا ... إلي حبيبا إنها لحبيب)
فهيمان وصاديا حالان من الضمير المجرور بإلى وهو الياء وقوله :
(فإن تك أذواد أصبن ونسوة ... فلن يذهبوا فرغا بقتل حبال) ف فرغا حال من
قتل وأما تقديم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب فجائز نحو جاء ضاحكا زيد وضربت
مجردة هنداً

(ولا تجز حالا من المضاف له ... إلا إذا اقتضى المضاف عمله)
(أو كان جزء ما له أضيفا ... أو مثل جزئه فلا تحيفا)
لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم
الفاعل والمصدر ونحوهما مما تضمن معنى الفعل فتقول هذا ضارب هند مجردة وأعجبني
قيام زيد مسرعا ومنه قوله تعالى (إليه مرجعكم جميعا) ومنه قول الشاعر : (تقول ابنتي
إن انطلقك واحدا ... إلى الروع يوما تاركي لا أباليا)
وكذلك يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه أو مثل
جزئه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه فمثال ما هو جزء من المضاف إليه قوله تعالى (ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا) إخوانا حال من الضمير المضاف إليه صدور والصدور
جزء من المضاف إليه ومثال ما هو مثل جزء المضاف إليه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه
قوله تعالى (ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا) فحنيفا حال من إبراهيم والملة
كالجزء من المضاف إليه إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها فلو قيل في غير القرآن أن اتبع
إبراهيم حنيفا لصح فإن لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال ولا هو جزء من المضاف
إليه ولا مثل جزئه لم يجز أن يجيء الحال منه فلا تقول جاء غلام هند ضاحكة خلافا
للفارسي وقول ابن المصنف رحمه الله تعالى إن هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف ليس بجيد فإن
مذهب الفارسي جوازها كما تقدم وممن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشجري في
أماله

(والحال إن ينصب بفعل صرفا ... أو صفة أشبهت المصرفا)
(فجائز تقديمه كمسرعا ... ذا راحل ومخلصا زيد دعا)
يجوز تقديم الحال على ناصبها إن كان فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف
والمراد بها ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقبل التأنيث والتثنية والجمع كاسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة فمثال تقديمها على الفعل المتصرف مخلصا زيد دعا فدعا فعل
متصرف وتقدمت عليه الحال ومثال تقديمها على الصفة المشبهة له مسرعا ذا راحل فإن كان
الناصب لها فعلا غير متصرف لم يجز تقديمها عليه فتقول ما أحسن زيدا ضاحكا ولا تقول
ضاحكا ما أحسن زيدا لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله وكذلك
إن كان الناصب لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل لم يجز تقديمها عليه وذلك

لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلم يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله فلا تقول زيد ضاحكا أحسن من عمرو بل يجب تأخير الحال فتقول زيد أحسن من عمرو ضاحكا (وعامل ضمن معنى الفعل لا ... حروفه مؤخرًا لن يعملًا) (كتلك ليت وكأن ونذر ... نحو سعيد مستقرا في هجر)

لا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي وهو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كأسماء الإشارة وحروف التمني والتشبيه والظرف والجار والمجرور نحو تلك هند مجردة وليت زيدا أميرًا أخوك وكأن زيدا راكبا أسد وزيد في الدار أو عندك قائما فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي في هذه المثل ونحوها فلا تقول مجردة تلك هند ولا أميرًا ليت زيدا أخوك ولا راكبا كأن زيدا أسد وقد نذر تقديمها على عاملها الظرف نحو زيد قائما عندك والجار والمجرور نحو سعيد مستقرا في هجر ومنه قوله تعالى (والسماوات مطويات بيمينه) في قراءة من كسر التاء .

وأجازه الأخفش قياسا

(ونحو زيد مفردا أنفع من ... عمرو معانا مستجاز لن يهن)

تقدم أن أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة واستثنى من ذلك هذه المسألة وهي ما إذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى فإنه يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه والأخرى متأخرة عنه وذلك نحو زيد قائما أحسن منه قاعدا وزيد مفردا أنفع من عمرو معانا فقائما ومفردا منصوبان بأحسن وأنفع وهما حالان وكذا قاعدا ومعانا وهذا مذهب الجمهور وزعم السيرافي أنهما خبران منصوبان بكان المحذوفة والتقدير زيد إذا كان قائما أحسن منه إذا كان قاعدا وزيد إذا كان مفردا أنفع من عمرو إذا كان معانا ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعل التفضيل ولا تأخيرهما عنه فلا تقول زيد قائما قاعدا أحسن منه ولا تقول زيد أحسن منه قائما قاعدا .

(والحال قد يجيء ذا تعدد ... لمفرد فاعلم وغير مفرد)

يجوز تعدد الحال وصاحبها مفرد أو متعدد فمثال الأول جاء زيد راكبا ضاحكا فراكبا وضاحكا حالان من زيد والعامل فيهما جاء ومثال الثاني لقيت هندًا مصعدًا منحدرة فمصعدًا حال من التاء ومنحدرة حال من هند والعامل فيهما لقيت ومنه قوله : (لقي ابني أخويه خائفا ... منجديه فأصابوا مغنا)

فخائفا حال من ابني ومنجديه حال من أخويه والعامل فيهما لقي فعند ظهور المعنى ترد كل حال إلى ما تليق به وعند عدم ظهوره يجعل أول الحالين لثاني الاسمين وثانيهما لأول الاسمين ففي قولك لقيت زيدا مصعدًا منحدرا يكون مصعدًا حالًا من زيد ومنحدرا حالًا من التاء

(وعامل الحال بها قد أكدا ... في نحو لاتعث في الأرض مفسدا)

تنقسم الحال إلى مؤكدة وغير مؤكدة فالمؤكد على قسمين وغير المؤكدة ما سوى القسمين فالقسم الأول من المؤكدة ما أكدت عاملها وهي المراد بهذا البيت وهي كل وصف دل على معنى عامله وخالفه لفظا وهو الأكثر أو وافقه لفظا وهو دون الأول في الكثرة فمثال الأول لا تعث في الأرض مفسدا ومنه قوله تعالى (ثم وليتم مدبرين) وقوله تعالى (ولا تعثوا في الأرض مفسدين) ومن الثاني قوله تعالى (وأرسلناك للناس رسولا) وقوله تعالى (وسخر

لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره) (وإن تؤكد جملة فمضمرة ...
عاملها ولفظها يؤخر)

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكده وهي ما أكدت مضمون الجملة وشرط الجملة
أن تكون إسمية وجزأها معرفتان جامدان نحو زيد أخوك عطوفا وأنا زيد معروفا ومنه
قوله :

(أنا ابن دارة معروفا بها نسبي ... وهل بدارة بالناس من عار)
فعطوفا ومعروفا حالان وهما منصوبان بفعل محذوف وجوبا والتقدير في الأول أحقه
عطوفا وفي الثاني أحق معروفا ولا يجوز تقديم هذه الحال على هذه الجملة فلا تقول عطوفا
زيد أخوك ولا معروفا أنا زيد ولا توسطها بين المبتدأ والخبر فلا تقول زيد عطوفا أخوك
(وموضع الحال تجيء جملة ... كجاء زيد وهو ناو رحله)

الأصل في الحال والخبر والصفة الأفراد وتقع الجملة موقع الحال كما تقع موقع الخبر
والصفة ولا بد فيها من رابط وهو في الحالية إما ضمير نحو جاء زيد يده على رأسه أو واو
وتسمى واو الحال وواو الابتداء وعلاقتها صحة وقوع إذ موقعها نحو جاء زيد وعمرو قائم
التقدير إذ عمرو قائم أو الضمير والواو معا نحو جاء زيد وهو ناو رحلة .

(وذات بدء بمضارع ثبت ... حوت ضميرا ومن الواو خلت)
(وذات واو بعدها انو مبتدأ ... له المضارع اجعلن مسندا)
الجملة الواقعة حالا إن صدرت بمضارع مثبت لم يجوز أن تقترب بالواو بل لا تربط إلا
بالضمير نحو جاء زيد يضحك وجاء عمرو تقاد الجنائب بين يديه ولا يجوز دخول الواو فلا
تقول جاء زيد ويضحك فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره ذلك أول على إضمار مبتدأ بعد
الواو ويكون المضارع خبرا عن ذلك المبتدأ وذلك نحو قولهم قمت وأصك عينه وقوله :
(فلما خشيت أظافيرهم ... نجوت وأرهنهم مالكا)

فأصك وأرهنهم خبران لمبتدأ محذوف والتقدير وأنا أصك وأنا أرهنهم
(وجملة الحال سوى ما قدما ... بواو أو بمضمرة أو بهما)

الجملة الحالية إما أن تكون إسمية أو فعلية والفعل إما مضارع أو ماض وكل واحدة من
الاسمية والفعلية إما مثبتة أو منفية وقد تقدم أنه إذا صدرت الجملة بمضارع مثبت لا
تصحبها الواو بل لا تربط إلا بالضمير فقط وذكر في هذا البيت أن ما عدا ذلك يجوز فيه أن
يربط بالواو وحدها أو بالضمير وحده أو بهما فيدخل في ذلك الجملة الاسمية مثبتة أو منفية
والمضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي فتقول جاء زيد وعمرو قائم وجاء زيد يده على رأسه
وجاء زيد ويده على رأسه وكذلك المنفي وتقول جاء زيد لم يضحك أو ولم يضحك أو ولم يقيم
عمرو وجاء زيد وقد قام عمرو وجاء زيد قد قام أبوه وجاء زيد وقد قام أبوه وكذلك المنفي
ونحو جاء زيد وما قام عمرو وجاء زيد ما قام أبوه أو وما قام أبوه ويدخل تحت هذا أيضا
المضارع المنفي بلا فعلى هذا تقول جاء زيد ولا يضرب عمرا بالواو وقد ذكر المصنف في غير
هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو كالمضارع المثبت وأن ما ورد مما ظاهره ذلك يؤول على
إضمار مبتدأ كقراءة ابن ذكوان (فاستقيما ولا تتبعان) بتخفيف النون والتقدير وأنتما لا
تتبعان فلا تتبعان خبر لمبتدأ محذوف .

(والحال قد يحذف ما فيها عمل ... وبعض ما يحذف ذكره حظ)

يحذف عامل الحال جوازا أو وجوبا فمثال ما حذف جوازا أن يقال كيف جئت فتقول راكبا تقديره جئت راكبا وكقولك بلى مسرعا لمن قال لك لم تسر والتقدير بلى سرت مسرعا ومنه قوله تعالى (أيجسب الإنسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين على أن نسوي بنانه التقدير والله أعلم بلى نجمعها قادرين ومثال ما حذف وجوبا قولك زيد أخوك عطوفا ونحوه من الحال المؤكده لمضمون الجملة وقد تقدم ذلك وكالحال النائبة مناب الخبر نحو ضربى زيدا قائما التقدير إذا كان قائما وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر ومما حذف فيه عامل الحال وجوبا قولهم اشتريته بدرهم فصاعدا وتصدقت بدينار فسافلا فصاعدا وسافلا حالان عاملهما محذوف وجوبا والتقدير فذهب الثمن صاعدا وذهب المتصدق به سافلا هذا معنى قوله وبعض ما يحذف ذكره حظل أي بعض ما يحذف من عامل الحال منع ذكره .

التمييز

(اسم بمعنى من مبين نكره ... ينصب تمييزا بما قد فسره)
(كشبر أرضا وقفيز برا ... ومنوين عسلا وتمرا)

تقدم من الفضلات المفعول به والمفعول المطلق والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه والمستثنى والحال وبقي التمييز وهو المذكور في هذا الباب ويسمى مفسرا وتفسيرا ومبيناً وتبييناً ومميزاً وتمييزاً وهو كل اسم نكرة متضمن معنى من لبيان ما قبله من إجمال نحو طاب زيد نفساً وعندي شبر أرضاً واحترز بقوله متضمن معنى من من الحال فإنها متضمنه معنى في وقوله لبيان ما قبله احتراز مما تضمن معنى من وليس فيه بيان لما قبله كاسم لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل قائم فإن التقدير لا من رجل قائم .

وقوله لبيان ما قبله من إجمال يشمل نوعي التمييز وهما المبين إجمال ذات والمبين إجمال نسبة فالمبين إجمال الذات هو الواقع بعد المقادير وهي المسوحات نحو له شبر أرضاً والمكيلات نحو له قفيز برا والموزونات نحو له منوان عسلاً وتمراً والأعداد نحو عندى عشرون درهماً وهو منصوب بما فسرهُ وهو شبر وقفيز ومنوان وعشرون والمبين إجمال النسبة هو المسوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل أو مفعول نحو طاب زيد نفساً ومثله (اشتعل الرأس شيباً) وغرست الأرض شجراً ومثله (وفجرنا الأرض عيونا) فنفساً تمييز منقول من الفاعل والأصل طابت نفس زيد وشجراً منقول من المفعول والأصل غرست شجر الأرض فبين نفساً الفاعل الذي تعلق به الفعل وبين شجراً المفعول الذي تعلق به الفعل والناصب له في هذا النوع هو العامل الذي قبله

(وبعد ذي وشبهها اجرره إذا ... أضفتها كمد حنطة غذا)

(والنصب بعد ما أضيف وجباً ... إن كان مثل ملء الأرض ذهباً)

أشار بذى إلى ما تقدم ذكره في البيت من المقدرات وهو ما دل على مساحة أو كيل أو وزن فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يضاف إلى غيره نحو عندى شبر أرض وقفيز بر ومنوا عسل وتمر فإن أضيف الدال على مقدار إلى غير التمييز وجب نصب التمييز نحو ما في السماء قدر راحة سحاباً ومنه قوله تعالى (فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً) وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد

(والفاعل المعنى انصب بأفعلاً ... مفضلاً كانت أعلى منزلاً)

التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل إن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه وإن لم يكن كذلك وجب جره بالإضافة وعلامة ما هو فاعل في المعنى أن يصلح جعله فاعلاً بعد جعل أفعال التفضيل فعلاً نحو أنت أعلى منزلاً وأكثر مالا فمنزلاً ومالا يجب نصبهما إذ يصح جعلهما فاعلين بعد جعل أفعال التفضيل فعلاً فتقول أنت علا منزلك وكثر مالك ومثال ما ليس بفاعل في المعنى زيد أفضل رجل وهند أفضل امرأة فيجب جره بالإضافة إلا إذا أضيف أفعال إلى غيره فإنه ينصب حينئذ نحو أنت أفضل الناس رجلاً) .

(وبعد كل ما اقتضى تعجباً ... ميز كأكرم بأبي بكر أبا)

يقع التمييز بعد كل ما دل على تعجب نحو ما أحسن زيدا رجلاً وأكرم بأبي بكر أبا والله درك عالماً وحسبك بزيد رجلاً وكفى به عالماً :

(ويا جارتا ما أنت جاره ...)

(واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد ... والفاعل المعنى كطب نفساً تفد)

يجوز جر التمييز بمن إن لم يكن فاعلا في المعنى ولا مميزا لعدد فتقول عندي شبر
من أرض وقفيز من بر ومنوان من عسل وتمر وغرست الأرض من شجر ولا تقول طاب زيد
من نفس ولا عندي عشرون من درهم

(وعامل التمييز قدم مطلقا ... والفعل ذو التصريف نزرا سبقا)

مذهب سيبويه رحمه الله أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفا أو
غير متصرف فلا تقول نفسا طاب زيد ولا عندي درهما عشرون وأجاز الكسائي والمازني
والبرد تقديمه على عامله المتصرف فتقول نفسا طاب زيد وشيئا اشتعل رأسي ومنه قوله :
(أتهجر ليلى بالفراق حبيبها ... وما كان نفسا بالفراق تطيب)
وقوله :

(ضيعت حزمي في إبعادي الأمل ... وما ارعويت وشيئا رأسي اشتعلا)

ووافقهم المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك وجعله في هذا الكتاب قليلا فإن كان
العامل غير متصرف فقد منعوا التقديم سواء كان فعلا نحو ما أحسن زيدا رجلا أو غيره نحو
عندي عشرون درهما وقد يكون العامل متصرفا ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع
وذلك نحو كفى بزيد رجلا فلا يجوز تقديم رجلا على كفى وإن كان فعلا متصرفا لأنه بمعنى
فعل غير متصرف وهو فعل التعجب فمعنى قولك كفى بزيد رجلا ما أكفاه رجلا .